AL SHARQ
STRATEGIC
RESEARCH
الشرق للأبحاث الاستراتيجية

إدلب بين اتفاقيات الماضي واتفاق موسكو: مستقبل التصعيد والهدنة في إدلب

أوراق بحثية

أسامة أبو زيد

٥ يونيو ٢٠٢٠

إدلب بين اتفاقيات الماضي واتفاق موسكو:
مستقبل التصعيد والهدنة في إدلب

أسامة أبو زيد طالب ماجستير في العلاقات الدولية – جامعة بهشي شهير إسطنبول، استشاري ومتحدث لدى المعارضة السورية خلال عدد من جولات التفاوض في مساري جينيف وآستانا ٢٠١٦-٢٠١٧.

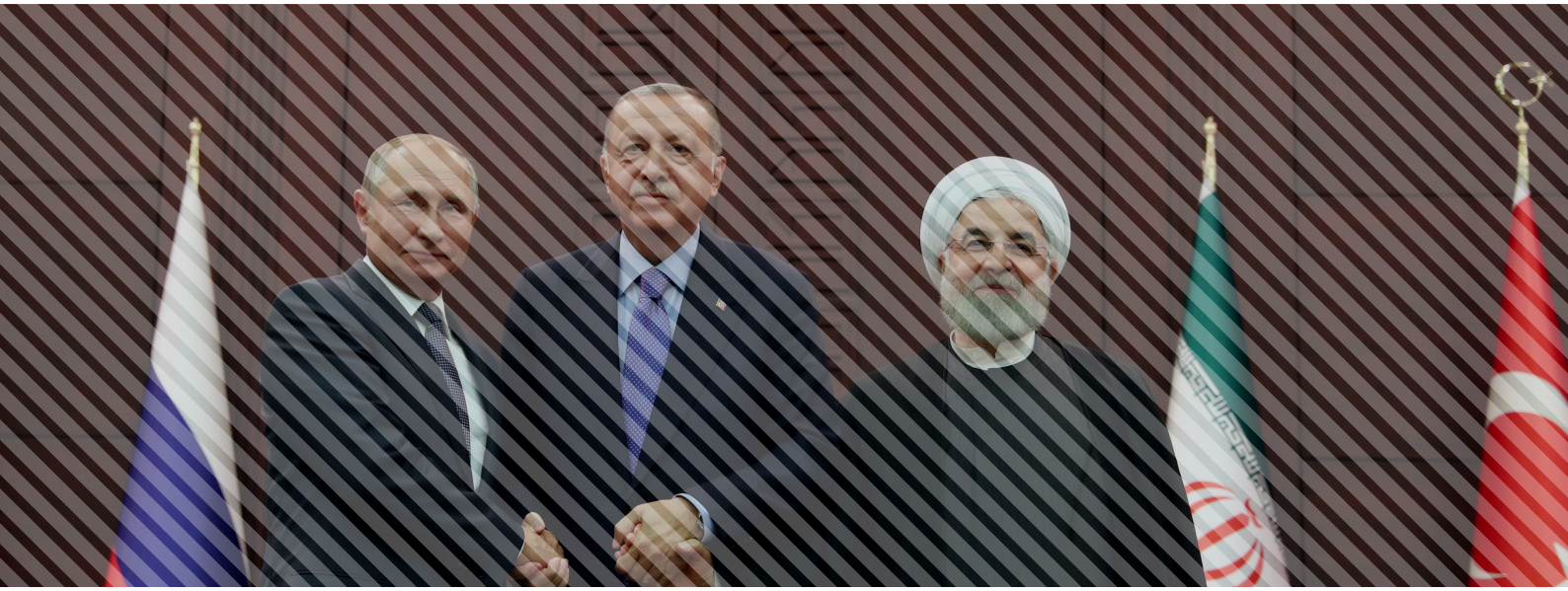

المحتوى

ملخص تنفيذي	٦
تمهيد	٨
التحديات التركية في تنفيذ اتفاق سوتشي	١١
الانسحاب الأمريكي	١٤
اتفاق سوتشي على أبواب الانهيار	١٦
رفض التهدئة	١٧
قمّة أنقرة	١٨
نبع السلام وشرق الفرات	١٩
الأداء التركي واستمرار الحملة	٢١
انهيار هدنة يناير/كانون الثاني والمواجهات العسكرية المباشرة	٢٦
أداء فصائل المعارضة السورية في إدلب	٢٧
الدور الأمريكي والغربي وتأثيره في سيناريوهات مستقبل إدلب	٢٨
اتفاق موسكو	٢٩
مستقبل اتفاق موسكو وقابليته للاستمرار؟	٣١
السيناريوهات المحتملة في إدلب	٣٢
خاتمة	٣٥
المراجع	٣٧

ملخص تنفيذي

تعرضت محافظة إدلب وأرياف حماة وحلب واللاذقية المتصلة بمحافظة إدلب، أو ما بات يُسمَّى بمنطقة خفض التصعيد الرابعة، لخمس حملاتٍ بريَّة منذ اتفاق خفض التصعيد الذي توصلت إليه تركيا وروسيا وإيران ضمن الجولة الرابعة من مفاوضات أستانا. فقد شهدت المنطقة التي باتت معقل المعارضة السورية الأخير مع أواخر العام المنصرم، الحملة البريَّة الأعنف التي استطاعت من خلالها روسيا وميليشيات النظام وإيران تحقيق تقدُّم عسكريٍّ كبير سيطرت بموجبه على مناطق تتجاوز مساحتها ٢٢٠٠ كم، مما خلَّف موجات نزوح هي الأكبر؛ إذ قارب عدد النازحين فيها المليون نازح بحسب إحصائيات الأمم المتحدة.

إلَّا أن المتغير الجديد في معادلة التصعيد العسكري في المنطقة كان دخول الجيش التركي الذي عزَّز قواته ووجوده في محافظة إدلب بشكلٍ ملحوظٍ على خطِّ المواجهة المباشرة مع قوات النظام السوري والميليشيات الإيرانية، إلى جانب الصواريخ المضادة للطائرات المحمولة على الكتف، والتصعيد الدبلوماسي التركي، الذي ترافق مع سعيٍ حثيثٍ من أنقرة لدفع موسكو إلى عدم الوقوف إلى جانب النظام في تلك المواجهات، إلَّا أن تصميم روسيا على تغطية حملة النظام البريَّة ودعمها سياسيًّا وعسكريًّا من خلال الغطاء الجوي الفعَّال قد عزَّز مخاطر الانزلاق إلى حربٍ واسعةٍ تهدِّد السلم والأمن الدوليَّيْن.

إن وحشية الهجمات التي شنَّتها قوات التحالف الروسي، وأعداد النازحين الضخمة التي تزامنت مع ظروفٍ مناخية صعبة للغاية، وإعلان تركيا فتح حدودها أمام موجات اللاجئين باتجاه أوروبا، كل ذلك دقَّ ناقوس الخطر لدى الاتحاد الأوروبي، كما حفَّز اتساعُ الخلافِ التركيِّ الروسيِّ واشنطن على تكثيف تحركاتها.

شكَّل كلٌّ من صفقة الـ S٤٠٠، والانزعاج الأمريكي داخل أروقة وزارة الدفاع الأمريكية بعد عملية نبع السلام، شكَّلَا عائقًا أمام موقفٍ حقيقيٍّ وفعَّال من قِبَل الناتو والإدارة الأمريكية في دعم أنقرة خلال عملياتها ضد النظام السوري، وفي الاستجابة للمطلب التركي بإرسال منظومات صواريخ باتريوت.

وكذلك أنتج كلٌّ من عجز فصائل المعارضة والتنظيمات الجهادية عن وقف تقدُّم النظام بعد استنزافها وإنهاك قدراتها بفعل التدخل الروسي في عام ٢٠١٥ من جهة، والتباعد مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، أنتجا ضعفًا في الموقف التركي في

مواجهة روسيا، وهو ما عزَّز عوامل تراجع أنقرة عن مطلبها في تراجع قوات النظام إلى حدود اتفاق سوتشي، وقبولها بتثبيت الأمر الواقع ضمن بروتوكول ملحق باتفاق سوتشي تمَّ التوصُّل إليه خلال قمَّة جمعت الرئيسَيْن التركي والروسي في موسكو في الخامس من مارس/آذار من العام الجاري.

تبدو التنظيمات الجهادية - وخصوصًا هيئة تحرير الشام، التي شكَّلت مبرِّر روسيا لاستمرار الهجمات على إدلب - غير راضيةٍ عن الاتفاق الأخير، إلَّا أن تركيا أظهرت عزمًا على إنجاح الاتفاق الأخير من خلال الحزم الذي أظهرته تجاه المعتصمين على الطريق الدولي M٤ وفضِّها للاعتصام، كما أن استمرار إرسالها المزيد من التعزيزات العسكرية إلى إدلب يشير إلى استعداد تركيا للوقوف في وجه أي محاولةٍ لتخريب الاتفاق، سواء كانت من جهة النظام أو من جهة التنظيمات الجهادية.

ومع تعدُّد الاتفاقيات التي عُقدت لتحقيق وقفٍ لإطلاق النار في إدلب، ومع فشل كل تلك الاتفاقيات في تحقيقِ استقرارٍ حقيقيٍّ في المنطقة التي يعيش فيها أكثر من ثلاثة ملايين ونصف المليون سوري بحسب إحصائيات الأمم المتحدة، يبرز السؤال عن مستقبل إدلب في ضوء مراكمة التفاهمات الروسية التركية دون الالتزام بها، ومتانة اتفاق موسكو وقابليته للاستمرار في ظل المشهد الدولي المعقَّد، ونقاط الضعف المشتركة بين كل اتفاقيات الهدنة السابقة والاتفاق الأخير.

تستعرض هذه الدراسة اتفاقيات الهدنة ووقف إطلاق النار حول محافظة إدلب، وأبرز محطاتها، وعوامل انهيارها وأسباب هذا الانهيار، وَفق تسلسل زمنيٍّ للاتفاقيات ومراحل التصعيد العسكري، كما تستعرض مواقف الفاعلين وأدوارهم في هذه الاتفاقيات، وتأثير تشابك المصالح وتقاطعها بينهم في تلك الاتفاقيات، والاحتمالات التي تنتظرها إدلب بعد اتفاق موسكو.

تبدو التنظيمات الجهادية - وخصوصًا هيئة تحرير الشام، التي شكَّلت مبرِّر روسيا لاستمرار الهجمات على إدلب - غير راضيةٍ عن الاتفاق الأخير، إلَّا أن تركيا أظهرت عزمًا على إنجاح الاتفاق الأخير من خلال الحزم الذي أظهرته تجاه المعتصمين على الطريق الدولي M4 وفضِّها للاعتصام

إدلب بين اتفاقيات الماضي واتفاق موسكو: مستقبل التصعيد والهدنة في إدلب

تمهيد

تُعَدُّ إدلب وأرياف محافظات حلب وحماة واللاذقية المتصلة بمحافظة إدلب منطقةَ خفض التصعيد الرابعة التي نصَّ عليها اتفاق خفض التصعيد الذي وُقِّع بين الدول الضامنة لمسار أستانا (روسيا - تركيا - إيران)[1] في مايو/أيار من عام ٢٠١٧، إلى جانب ثلاث مناطق أخرى شملت كل المناطق الواقعة تحت سيطرة المعارضة السورية في ريفي حمص ودمشق ومحافظتي درعا والقنيطرة.

وفي الوقت الذي كانت فيه روسيا وإيران تقدِّمان الدعم العسكري واللوجستي اللازم لفرض سيطرة نظام الأسد على مناطق خفض التصعيد ويشرف ضباطها العسكريون بشكلٍ مباشر على العمليات العسكرية في ريف دمشق وحمص وجنوب سوريا[2]، كانت تركيا - بفعل تعقيد المشهد الأمني والعسكري، وبفعل وجود هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقًا) - لا تزال تواجه صعوباتٍ في دخول قواتها إلى منطقة خفض التصعيد الرابعة (إدلب وما حولها)، والتي استغرقت خمسة أشهر بعد اتفاق خفض التصعيد الذي نصَّ على أن تقوم الدول الضامنة بمهام المراقبة وضمان وقف إطلاق النار[3].

أنهت تركيا إقامة نقاط مراقبتها الاثنتي عشرة في محافظة إدلب في مايو/أيار من عام ٢٠١٨[4]، بينما كانت روسيا على وشك الانتهاء من صيغة اتفاق التسوية في منطقة خفض التصعيد[5] المتبقية في أيدي المعارضة آنذاك. وبموجب اتفاق التسوية غادر رافضو المصالحة في جنوب سوريا آخر معاقل المعارضة بالقرب من دمشق، متجهين إلى إدلب التي أصبحت آخر معاقل المعارضة. كان أمل أكثر من ثلاثة ملايين سوري يقيمون في إدلب أن الرعاية التركية ستجنِّبهم وإدلب خيار الموت أو سيطرة النظام.

وعلى الرغم من التساهل الذي أبدته أنقرة تجاه انتهاك شركائها في مسار أستانا لاتفاق خفض التصعيد في مناطق خفض التصعيد الثلاث (دمشق وريفها - ريف حمص - درعا والقنيطرة)، فإن ذلك التساهل لم يجنِّب إدلب التصعيد العسكري مراعاةً للمصالح والرغبات التركية؛ إذ بدأ النظام والميليشيات الإيرانية[6] بنقل الآليات العسكرية والمقاتلين من تلك الجبهات جنوب سوريا باتجاه خطوط المواجهة في إدلب وريف حلب واللاذقية[7]، وهو ما أكَّد وجود إدلب على سُلَّم الأولويات الروسية والإيرانية آنذاك، خصوصًا بعد الحزم الذي أظهرته واشنطن تجاه محاولات التقدُّم باتجاه المناطق الخاضعة لسيطرتها في الشمال الشرقي لسوريا، والذي أخرج تلك المنطقة من الحسابات الروسية الإيرانية لصالح التركيز على إدلب[8].

ومع اكتمال عملية انتقال التعزيزات والحشود العسكرية من جنوب سوريا باتجاه إدلب، والتي رافقتها حملة من القصف الجوي والمدفعي العنيف على عدَّة مناطق في إدلب وريفها وفي مقدمتها منطقة خان شيخون في ريف إدلب[9] وفي ريف حماة أيضًا[10]، أعلنت كلٌّ من روسيا وإيران موقفهما الداعم للحملة العسكرية للسيطرة على إدلب قبيل انعقاد قمَّة طهران التي كانت تركيا تسعى من خلالها إلى التوصُّل إلى اتفاق هدنة طويل الأمَد في إدلب[11].

أبدت روسيا وإيران خلال قمَّة طهران في ٧ سبتمبر/أيلول ٢٠١٨ موقفًا صلبًا تمثَّل في التأكيد على ضرورة استعادة نظام الأسد للسيطرة على محافظة إدلب وضرورة استسلام المعارضة، وفي

وعلى الرغم من التساهل الذي أبدته أنقرة تجاه انتهاك شركائها في مسار أستانا لاتفاق خفض التصعيد في مناطق خفض التصعيد الثلاث (دمشق وريفها - ريف حمص - درعا والقنيطرة)، فإن ذلك التساهل لم يجنّب إدلب التصعيد العسكري

المقابل تمسَّكت أنقرة بالتأكيد على أن مستقبل إدلب مرتبطٌ بمستقبل تركيا[١٢]، وبتذكير شركائها في مسار أستانا بتساهلها إزاء سيطرة الأسد وحلفائه على مناطق خفض التصعيد الثلاث الأخرى، حيث أكَّد الرئيس أردوغان في كلمته خلال القمَّة أن إدلب هي المنطقة الأخيرة المتبقية من مناطق خفض التوتر، وتشعر المعارضة بتعرضها للخداع عقب التطورات التي حدثت بعد تأسيس تلك المناطق، وشدَّد على أن تركيا التي أخلصت لهذا المسار ترى أن الأمور تنزلق نحو نقطة خطيرة للغاية[١٣]. وعلى الرغم من خلوِّ البيان الختامي لقمَّة طهران من أية إشارة إلى ضرورة التهدئة ووقف إطلاق النار في إدلب، وتأكيده على استمرار التعاون في القضاء التام على التنظيمات الإرهابية وضرورة فصل المعارضة عن «المجموعات الإرهابية»، فإن الحسابات الروسية والإيرانية بدأت تتغيَّر لجهة ضرورة إيجاد صيغ تفاهمٍ مشتركة مع تركيا حول إدلب.

شكَّلت العوامل التالية دافعًا لإيران لعدم الممانعة في تهدئة مؤقتة في إدلب:

- ازدياد الأعباء المترتِّبة على انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي.
- الموقف التركي الرافض للعقوبات الاقتصادية على إيران، والمساهمة التركية في الاتفاق على إجلاء المحاصرين في كفريا والفوعة، وتبادل الأسرى مع هيئة تحرير الشام[١٤].
- الرغبة في عدم التصعيد مع أوروبا التي تتخوَّف من موجاتِ لجوءٍ جديدةٍ بفعل حملة عسكرية على إدلب.

بالنسبة إلى روسيا، تشكِّل سوريا مساحةً مهمةً لتعزيز العلاقات التركية الروسية، بما يخدم تعميق الخلاف التركي الغربي عمومًا، والتركي الأمريكي خصوصًا، ويمثِّل وجود الجماعات الجهادية في إدلب منفذًا للضغط على أنقرة ودفعها للقبول بالرؤى الروسية للحلِّ في سوريا في الوقت ذاته.

كما تسعى روسيا من خلال إبقاء إدلب تحت التهديد، والتلويح بالخيار العسكري فيها، وما ينتج عن ذلك من مخاوف أوروبية من موجاتِ لجوءٍ جديدة، تسعى إلى تحفيز مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، والدفع باتجاه القبول بصيغة الحل السياسي للقضية السورية المبنيِّ على اللجنة الدستورية والانتخابات، بعيدًا عن أطروحات الانتقال السياسي والعدالة الانتقالية.

وكذلك فإن تصاعد احتمالات اتخاذ الإدارة الأمريكية قرارًا بالانسحاب من سوريا حينئذ، كان عاملًا محفزًا لكلٍّ من روسيا وإيران لتبريد جبهة إدلب، باعتبار أن ملء الفراغ الأمريكي في شرق الفرات والرغبة في السيطرة على هذه المنطقة الغنيَّة بالثروات مقدَّمان على السيطرة على إدلب.

وقد أعلن الرئيسان فلاديمير بوتين ورجب طيب أردوغان في السابع عشر من سبتمبر/أيلول من عام ٢٠١٨ توصلهما إلى اتفاقٍ حول محافظة إدلب خلال مؤتمر صحفيٍّ في مدينة سوتشي، ونصَّ الاتفاق على:

فإن تصاعد احتمالات اتخاذ الإدارة الأمريكية قرارًا بالانسحاب من سوريا حينئذ، كان عاملًا محفزًا لكلٍّ من روسيا وإيران لتبريد جبهة إدلب، باعتبار أن ملء الفراغ الأمريكي في شرق الفرات والرغبة في السيطرة على هذه المنطقة الغنيَّة بالثروات مقدَّمان على السيطرة على إدلب

الإبقاء على منطقة خفض التصعيد في إدلب، وتحصين نقاط المراقبة التركية واستمرار عملها.

١. سيتخذ الاتحاد الروسي جميع الإجراءات اللازمة لضمان تجنُّب تنفيذ عملياتٍ عسكرية وهجماتٍ على إدلب، والإبقاء على الوضع القائم.

٢. إقامة منطقة منزوعة السلاح بعُمق (١٥ - ٢٠ كيلومترًا) داخل منطقة خفض التصعيد.

٣. إقرار حدود المنطقة المنزوعة السلاح سيتمُّ بعد إجراء مزيدٍ من المشاورات.

٤. إبعاد جميع الجماعات الإرهابية الراديكالية عن المنطقة المنزوعة السلاح، بحلول ١٥ أكتوبر/تشرين الأول.

٥. سحب جميع الدبابات وقاذفات الصواريخ المتعدِّدة الفوهات والمدفعية ومدافع الهاون الخاصَّة بالأطراف المتقاتلة، من داخل المنطقة المنزوعة السلاح بحلول ١٠ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٨.

٦. ستقوم القوات المسلَّحة التركية والشرطة العسكرية الخاصَّة بالقوات المسلَّحة التابعة للاتحاد الروسي، ستقوم بدورياتٍ منسقة وجهود مراقبة باستخدام طائراتٍ من دون طيار، على امتداد حدود المنطقة المنزوعة السلاح.

٧. العمل على ضمان حرية حركة السكَّان المحليين والبضائع، واستعادة الصلات التجارية والاقتصادية.

٨. استعادة حركة الترانزيت عبر الطريقين إم ٤ (حلب - اللاذقية) وإم ٥ (حلب - حماة) بحلول نهاية عام ٢٠١٨.

٩. اتخاذ إجراءاتٍ فاعلة لضمان نظامٍ مستدامٍ لوقف إطلاق النار داخل منطقة خفض التصعيد في إدلب. وفي هذا الصدد، سيجري تعزيز مهام مركز التنسيق الإيراني - الروسي - التركي المشترك.

١٠. يؤكِّد الجانبان مجددًا على عزمهما على محاربة الإرهاب داخل سوريا بجميع أشكاله وصوره[١٥].

وقد لخَّص الرئيس الروسي خلال إعلانه التوصل إلى الاتفاق المخاوفَ الروسية إزاء منطقة إدلب بـ:

١. الجماعات الإرهابية المنتشرة في منطقة إدلب.

٢. استهداف الجماعات الإرهابية لمحافظة حلب.

٣. استهداف المواقع العسكرية للقوات الروسية في طرطوس وقاعدة حميميم[١٦].

وبالنظر إلى الالتزامات التي أُلقيت على عاتق تركيا بموجب بنود اتفاق سوتشي، فإنه من الواضح أن الاتفاق كان يتناغم كليًّا مع تلك المخاوف. وبالإضافة إلى تأكيد الرئيس أردوغان على أحقيَّة المخاوف الروسية بقوله: «سوف نوفر جميع الشروط للحيلولة دون نشاط الجماعات الجهادية في تلك الأراضي»، فإن الموقف التركي تبنَّى مجددًا التأكيد على الصيغة الروسية للحل السياسي في سوريا من خلال اللجنة الدستورية والانتخابات.

وعلى الرغم من تضمُّنه التفاصيل الفنيَّة المتعلِّقة بحدود المنطقة المنزوعة السلاح والإطار الزمني لتنفيذ سحب السلاح الثقيل والجماعات الجهادية من تلك المنطقة، فإن تنفيذ أنقرة للالتزامات الملقاة على عاتقها بموجب الاتفاق قد واجه الكثير من التعقيدات[١٧].

التحديات التركية في تنفيذ اتفاق سوتشي

على الرغم من أن الحاجة للهدنة في إدلب تشكِّل مطلبًا للمعارضة السورية وتركيا، فإن التحديات التي واجهتها أنقرة في تنفيذ التزاماتها المنصوص عليها في اتفاق سوتشي كانت مرتبطةً بشكلٍ رئيسٍ بالمعارضة والفصائل الموجودة في المنطقة المشمولة باتفاق سوتشي، وكانت أبرز تلك الصعوبات تتعلَّق بـ:

أولًا: خروج التنظيمات الجهادية وسحب الأسلحة الثقيلة من المنطقة المنزوعة السلاح:

واجهت أنقرة تحديًا كبيرًا تمثَّل في إقناع الفصائل المسلحة - وفي مقدمتها المجموعات الجهادية - بضرورة سحب الأسلحة الثقيلة من المنطقة المنزوعة السلاح، وانسحاب المجموعات الجهادية ومقراتها من تلك المنطقة. وقد استطاعت أنقرة تنفيذ أول التزامات المرحلة الأولى من اتفاق سوتشي المتعلِّق بسحب السلاح الثقيل من المنطقة المنزوعة السلاح، والتي حُدِّدت بتاريخ ١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٨، حيث أعلنت وزارة الدفاع التركية استكمالها سحب السلاح الثقيل من المنطقة[١٨]، بما يشمل السلاح الثقيل لهيئة تحرير الشام التي تمسكت ببقاء مقراتها في تلك المنطقة على الرغم من بيانها عن اتفاق سوتشي الذي حمل قبولًا ضمنيًّا بالاتفاق[١٩]. إلَّا أن الفصائل المرتبطة بالقاعدة والمتمثِّلة في «تنظيم حراس الدين» و«أنصار الإسلام» و«جبهة أنصار الدين»، أصدرت بيانًا رفضت فيه اتفاق سوتشي، وأتبعته بموقفٍ تصعيديٍّ تمثَّل في تشكيلها غرفة عمليات «وحرِّض المؤمنين»[٢٠]. واعتمدت هذه التنظيمات في تصعيدها ضد الاتفاق الذي كانت أنقرة تعمل على تطبيقه، اعتمدت على استبعاد أنقرة للخيار العسكري لفرض التزام جميع التنظيمات بالاتفاق، ولعل استبعاد أنقرة لاستعمال القوة العسكرية نابعٌ من:

أ. التشكيك التركي في أن تفكيك هذه التنظيمات وهيئة تحرير الشام سيقطع الطريق على الذرائع الروسية بمهاجمة إدلب[٢١].

ب. عدم رغبة تركيا في الدخول في مواجهاتٍ عسكرية ستؤدي بالضرورة إلى إنهاك أنقرة وتهديد جنودها ومهمتها الأساسية في إدلب من جهة، وإضعاف إمكانيات المعارضة في الدفاع عن إدلب في حال عودة التصعيد العسكري إلى المنطقة مجددًا من جهة أخرى.

واجهت أنقرة تحديًا كبيرًا تمثَّل في إقناع الفصائل المسلحة - وفي مقدمتها المجموعات الجهادية - بضرورة سحب الأسلحة الثقيلة من المنطقة المنزوعة السلاح، وانسحاب المجموعات الجهادية ومقراتها من تلك المنطقة

إلَّا أن استبعاد تركيا للخيارات الخشنة، وتفضيلها استعمال لغة الحوار والمفاوضات المباشرة مع الفصائل المعتدلة وغير المباشرة مع الفصائل الجهادية، لفرض التزام جميع الفصائل ببنود الاتفاق الذي عقدته مع روسيا، وضعها هذا الاستبعاد في خانة الابتزاز من قِبَل هيئة تحرير الشام وروسيا.

بالنسبة إلى هيئة تحرير الشام، كان الظرف مواتيًا ليطرح قائد التنظيم أبو محمد الجولاني نفسه مجددًا كأداة لضبط المشهد الأمني، مقابل قبول تركيا بحكومة الإنقاذ كمظلَّة إدارية وحيدة للمنطقة، والتراجع عن مشروع تسليم إدارة المنطقة للحكومة المؤقتة التابعة للائتلاف الوطني.

إن الوضع المعقَّد الذي واجهته أنقرة في قبول الفصائل - وخصوصًا الجهادية منها - بالاتفاق والالتزام به، وتزايد الأعباء الأمنية والاقتصادية التي تتحمَّلها أنقرة في سوريا، شكَّل فرصةً مناسبةً لموسكو لممارسة مزيدٍ من الضغوط على أنقرة، بغرض دفعها للانفتاح على النظام كخيارٍ أفضل وأقل تكلفةً لتسوية ملف إدلب، ويقطع الطريق على المعارضة التركية التي تتصاعد أصواتها الرافضة لسياسة الحكومة التركية في سوريا.

ثانيًا: حدود المنطقة المنزوعة السلاح وخلافات التفسير:

شكَّلت حدود المنطقة المنزوعة السلاح نقطةً خلافيةً توقفت عندها المعارضة، حيث أصرت الفصائل على أن تكون المنطقة مقتطعةً مناصفةً بين مناطق سيطرة المعارضة والنظام عند خطوط التماس. وعلى الرغم من وضوح نص الاتفاق[٢٢] فيما يتعلَّق بحدود المنطقة المنزوعة السلاح، الذي أشار بنده الثالث إلى إقامة منطقة منزوعة السلاح بعُمق (١٥-٢٠ كم) داخل منطقة خفض التصعيد، فإن أنقرة في بداية نقاشاتها مع فصائل المعارضة حول الاتفاق تبنَّت رؤية المعارضة حول حدود المنطقة المنزوعة السلاح، لكن بعد أن أعلنت روسيا اتفاقها مع أنقرة حول تفاصيل المنطقة المنزوعة السلاح[٢٣]، عادت أنقرة لتؤكِّد للمعارضة أن المنطقة يجب أن تكون ضمن مساحات سيطرتهم فقط، الأمر الذي عارضه عددٌ من الفصائل التي ما لبثت أن وافقت عليه والتزمت به[٢٤].

بينما استمر الخلاف بين الجانبَيْن الروسي والتركي حول تفسير البند المتعلِّق باستعادة الحركة على طرق الترانزيت M٤-M٥، حيث تمسَّكت بموسكو بالتفسير القائل بأن فتح الطريقين الدوليَّيْن يستلزم سيطرة الأسد وتأمينه للطريقين، بينما تمسَّكت أنقرة بالتفسير القائل بأن عودة الحركة تكون من خلال إشراف روسي تركي عبر نقاط المراقبة والدوريات المشتركة، وهو ما رفضته موسكو، وظلَّ الخلاف حول تفسير البند المتعلِّق بالطرق الدولية قائمًا، وهو ما أدى إلى عدم تنفيذه.

ثالثًا: اعتداءات النظام وحلفائه على منطقة الاتفاق:

شكَّل استمرار الهجمات العسكرية أهمَّ أدوات روسيا للضغط على أنقرة وتعقيد موقفها قبيل محاولتها إقناع الفصائل العسكرية والمعارضة السورية بصيغ الاتفاقيات التي توصلت إليها مع موسكو.

إن الوضع المعقَّد الذي واجهته أنقرة في قبول الفصائل - وخصوصًا الجهادية منها - بالاتفاق والالتزام به، وتزايد الأعباء الأمنية والاقتصادية التي تتحمَّلها أنقرة في سوريا، شكَّل فرصةً مناسبةً لموسكو لممارسة مزيدٍ من الضغوط على أنقرة، بغرض دفعها للانفتاح على النظام كخيارٍ أفضل وأقل تكلفةً لتسوية ملف إدلب

وتمثَّل ذلك في عمليات القصف الجوي والمدفعي على مختلف مناطق ريف إدلب وحماة وريف حلب على الرغم من سريان الاتفاق[٢٥]، إلَّا أن الهجوم الذي نفذته قواتٌ إيرانية خاصَّة ضد مواقع جيش العزة في ريف حماة كان الهجوم الأخطر بعد انتهاء المرحلة الأولى من تنفيذ اتفاق سوتشي[٢٦]، حيث أوقع الهجوم عشرات القتلى والجرحى في صفوف جيش العزة، الأمر الذي عزَّز موقف التنظيمات الداعية لرفض اتفاق سوتشي وإفشاله، وفي مقدمتها تنظيم حراس الدين.

استندت اعتداءات النظام وحلفائه على استثناء الجماعات المصنَّفة على لوائح الإرهاب من اتفاقيات الهدنة ووقف إطلاق النار، وهو مبدأ لم تعارضه أنقرة في الاتفاقيات التي تمَّ التوصل إليها وفي البيانات الختامية لكل جولات مسار أستانا والقمم التي جمعت المسؤولين الأتراك مع نظرائهم الروس والإيرانيين.

بينما برَّرت هيئة تحرير الشام والجماعات الجهادية التي شكَّلت لاحقًا غرفة عمليات «وحرِّض المؤمنين»، برَّرت رفضَها اتفاقيات الهدنة - بدءًا من اتفاق أنقرة ٣٠ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦، وصولًا إلى اتفاق سوتشي - باستمرار تلك الهجمات[٢٧].

رابعًا: تردي الأوضاع الأمنية وتوسُّع نفوذ الجماعات الجهادية:

على عكس المأمول، لم يترافق الوجود العسكري التركي في منطقة خفض التصعيد الرابعة مع تقلُّص مساحة المناطق التي تفرض هيئة تحرير الشام والمجموعات المبايعة للقاعدة نفوذها فيها، ولم يقتصر التحدي الذي واجهته تركيا تجاه المجموعات الجهادية على رفض الأخيرة لاتفاق سوتشي أو عدم سحبها لمقراتها من المنطقة المنزوعة السلاح فحسب، بل إن نفوذ هذه الجماعات بدأ يأخذ بالتوسُّع.

إن التفاهمات بين أنقرة وموسكو، والتأكيد المشترك والمتكرِّر على استمرار التعاون في محاربة الإرهاب[٢٨]، لم يثنِ هيئة تحرير الشام عن الاستمرار في معارك النفوذ ضد الفصائل المعتدلة بغرض فرض نفسها كخيارٍ وحيدٍ لا مفرَّ لأنقرة من التعامل معه في ضبط الانفلات الأمني وإدارة المنطقة وتسهيل تطبيق الاتفاقيات فيها[٢٩].

لم تكن معارك السيطرة التي أطلقتها هيئة تحرير الشام ضد الفصائل معاركَ عبثيةً، بل كانت تتركَّز على تحقيق هدفين رئيسين: تمثَّل الأول في منع الجبهة الوطنية للتحرير - التي باتت مظلةً جامعةً لكل فصائل الجيش السوري الحر - من فرض إدارة أمنية لمناطق نفوذها[٣٠]، بينما تمثَّل الهدف الثاني في السيطرة على الطرق والمناطق الاستراتيجية لحركة البضائع والتبادل التجاري مع مناطق النظام.

بعد اتفاق سوتشي وما حقَّقه من هدوء نسبيٍّ في إدلب، نجحت هيئة تحرير الشام في فرض نفوذها على معظم مدن وقرى منطقة خفض التصعيد الرابعة[٣١]، بعد أن تمكَّنت من الاستحواذ

على عكس المأمول، لم يترافق الوجود العسكري التركي في منطقة خفض التصعيد الرابعة مع تقلُّص مساحة المناطق التي تفرض هيئة تحرير الشام والمجموعات المبايعة للقاعدة نفوذها فيها

على مناطق ريف حلب الغربي بعد انهيار حركة نور الدين الزنكي، كما استطاعت تطويع الجبهة الوطنية للتحرير في كلٍّ من سهل الغاب وعدَّة قرى في جبل الزاوية، الأمر الذي مهَّد الطريق أمام استسلام الجبهة الوطنية للتحرير لهيئة تحرير الشام تحت عنوان اتفاق وقف إطلاق نار رسَّخ السيطرة الإدارية والعسكرية لهيئة تحرير الشام في منطقة خفض التصعيد الرابعة.

وبموجب الاتفاق، أعلنت حكومة الإنقاذ التابعة لهيئة تحرير الشام سيطرتها على إدلب وريفها وريف حماة، كما وافقت الجبهة الوطنية على إنشاء مقراتٍ عسكرية تابعة لهيئة تحرير الشام في قرى جبل الزاوية ومعرة النعمان، ونشر سلاح الجبهة الوطنية على خطوط التماس مع النظام بإشرافٍ مباشرٍ من القيادة العسكرية في هيئة تحرير الشام[٣٢].

وعلى الرغم من أن معارك النفوذ والسيطرة التي أطلقتها هيئة تحرير الشام ونجحت فيها دفعت المعارضة السورية إلى مزيدٍ من الالتصاق بأنقرة، خصوصًا أن معظم الفصائل التي فكَّكتها هيئة تحرير الشام - وآخرها حركة نور الدين الزنكي - كانت من الفصائل التي تمردت عدة مراتٍ على الرغبات التركية[٣٣]، فإن توسُّع نفوذ هيئة تحرير الشام في إدلب وما نجم عنه من تردٍّ للوضع الأمني، وارتفاع معدلات الجريمة وعمليات الخطف، بالإضافة إلى التحركات الميدانية العلنية لفصائل غرفة عمليات «وحرِّض المؤمنين»، كل ذلك شكَّل عائقًا رئيسًا أمام تنفيذ تركيا للالتزامات المترتِّبة عليها بموجب اتفاق سوتشي، وقطع الطريق على تحقيق الاستقرار الذي كانت أنقرة تطمح إليه في إدلب، بما يعزِّز فرص تكرار مشهد عودة اللاجئين السوريين إلى قراهم في ريف حلب الشمالي الذي تمَّ تحريره من تنظيم داعش في إدلب[٣٤]. كما أنه أدى إلى تراجع مستوى ثقة المجتمع السوري في شمال سوريا بقدرة تركيا على حماية المنطقة، بما يضمن بقاءهم فيها وعدم اضطرارهم إلى خيار اللجوء إلى تركيا أو أوروبا، خصوصًا مع تعليق معظم المانحين الدوليين لبرامج الدعم والمساعدات الإنسانية في إدلب بعد سيطرة هيئة تحرير الشام عليها، الأمر الذي يضيف العبء الاقتصادي على الأعباء العسكرية والأمنية التي تتحمَّلها تركيا في إدلب.

الانسحاب الأمريكي

شكَّل قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في ٢٠ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨ القاضي بسحب القوات الأمريكية من سوريا، شكَّل عاملًا مهمًّا في الحفاظ على اتفاق سوتشي[٣٥]، على الرغم من الانتهاكات المتكرِّرة لوقف إطلاق النار من جانب النظام وحلفائه من جهة، وعدم تنفيذ البنود المتعلِّقة باستعادة الحركة إلى الطريقَيْن الدوليَّيْن M٥ وM٤، وإخلاء المنطقة المنزوعة السلاح من مقرات المجموعات الجهادية ومقاتليها من جهة أخرى.

إن ملء الفراغ الذي ستخلفه القوات الأمريكية في منطقة شرق الفرات كان أولويةً مقدَّمةً على الخطوات العملية التي قد تتخذها روسيا وإيران وتركيا للقضاء على البؤرة الإرهابية بالكامل، بحسب ما أعلنه الرئيس الروسي بوتين خلال القمَّة الثلاثية التي جمعته مع رئيسي تركيا وإيران في مدينة سوتشي[٣٦].

إن ملء الفراغ الذي ستخلفه القوات الأمريكية في منطقة شرق الفرات كان أولويةً مقدَّمةً على الخطوات العملية التي قد تتخذها روسيا وإيران وتركيا للقضاء على البؤرة الإرهابية بالكامل

كانت روسيا التي تصاعد خطابها التهديدي تجاه إدلب قبيل القمة الثلاثية، وتهديدها بشنِّ عملية عسكرية في إدلب بسبب استهداف قاعدة حميميم العسكرية بطائراتٍ مسيَّرة، كانت تسعى مع إيران من خلال هذا التهديد إلى دفع تركيا للقبول بإخضاع ملف ملء الفراغ الذي سيخلفه انسحاب القوات الأمريكية من شرق سوريا لطاولة شركاء أستانا، استنادًا إلى اتفاقية أضنة، وهو ما دفع الرئيس الإيراني حسن روحاني لطرح وساطة بلاده بين نظام الأسد وتركيا، لتعزيز فرص قبول تركيا بحدود اتفاق أضنة (٥ كم) في شرق سوريا، وانطلاقًا من الاعتقاد الإيراني أن محاولات قيادة وحدات حماية الشعب التوصل إلى اتفاق مع نظام الأسد، لمنع تركيا من التوغل في مناطق سيطرة الوحدات في شرق سوريا، أن هذه المحاولات ستدفع تركيا إلى القبول بفكرة الوساطة الإيرانية[٣٧].

وعلى الرغم من التأكيد الروسي والإيراني خلال القمة الثلاثية في سوتشي على ضرورة القضاء على الإرهابيين في إدلب واستحالة المصالحة معهم، فإن عدم إقدام روسيا وإيران على خطواتٍ عسكرية تصعيدية حينئذ، ونفي الرئاسة الروسية وجود نوايا بشنِّ عملية عسكرية في إدلب[٣٨]، يضع التهديدات في إطار التعاطي مع الاحتمال القائم في إمكانية تراجع الإدارة الأمريكية عن قرار الانسحاب من سوريا، الذي بدأت بوادره تظهر في منتصف أبريل/نيسان من عام.

من جهتها، أكَّدت تركيا على لسان الرئيس التركي خلال القمة الثلاثية أنها ستبذل مزيدًا من الجهود لمنع استهداف قاعدة حميميم، كما لم ترفض أنقرة مبدأ التفاهم مع شركاء أستانا حول شرق سوريا، حيث تدرك أنقرة أن خصومها في الإدارة الأمريكية - خصوصًا في وزارة الدفاع - أكثر من أصدقائها، كما أن تجربة اتفاق منبج لم تكن عاملًا مشجعًا لأنقرة كي تدير ظهرها لروسيا وإيران وتراهن على التفاهم مع واشنطن فقط، حيث تعتقد أنقرة أن واشنطن لم تفِ بالتزاماتها بموجب اتفاق أضنة، والتي تتمثَّل - بحسب التفسير التركي - في انسحاب YPG من منبج، وتشكيل هيئة مدنية من أبناء منبج لإدارة المدينة.

إلَّا أن أنقرة كانت تطمح إلى أكثر من حدود اتفاق أضنة، وهو ما كانت تصرُّ عليه روسيا وإيران كغطاءٍ للعمليات العسكرية التركية المرتقبة شرق الفرات، مقابل الطرح الأمريكي عن منطقة أمنية بعُمقٍ يتراوح بين (٢٠ - ٣٠ كم). وفي الوقت ذاته، كانت أنقرة قد أكَّدت قبيل قمَّة سوتشي استبعادها القطعي لفكرة الحوار مع نظام الأسد، مؤكِّدة أن بدايات التنسيق الأمني مع النظام وإمكانية استعمال اتفاقية أضنة كإطار قانونيٍّ لأي عملية تركية في شرق الفرات لا يعني تغييرًا في الموقف التركي تجاه نظام الأسد.

يمكن تأويل الموقف التركي في إطار سعي أنقرة لتأكيد القواسم المشتركة التي تجمعها مع المجموعة الغربية - وعلى رأسها واشنطن - في الموقف من القضية السورية، وما يؤديه ذلك من الإبقاء على فرص التفاهم والتعاون مع واشنطن في ملف شرق سوريا[٣٩]، خصوصًا بعد الدور الذي لعبته واشنطن وعدد من العواصم الأوروبية في وقف خطوات التطبيع العربي مع نظام الأسد، التي بدأت مع إعلان الإمارات العربية المتحدة إعادة فتح سفارتها في دمشق، وزيارة الرئيس السوداني السابق عمر البشير إلى دمشق، واستضافة عدَّة عواصم عربية لوفودٍ أمنية تابعة للنظام[٤٠].

كانت أنقرة قد أكَّدت قبيل قمَّة سوتشي استبعادها القطعي لفكرة الحوار مع نظام الأسد، مؤكِّدة أن بدايات التنسيق الأمني مع النظام وإمكانية استعمال اتفاقية أضنة كإطار قانونيٍّ لأي عملية تركية في شرق الفرات لا يعني تغييرًا في الموقف التركي تجاه نظام الأسد

عاد التصعيد العسكري في إدلب بوتيرةٍ أعلى بعد التراجع الأمريكي عن الانسحاب، وتأكيد المسؤولين الأمريكيين على بقاء ٢٠٠ جندي أمريكي في شرق الفرات، وهو ما يستتبع بقاء قوات التحالف الدولي الأخرى في المنطقة[٤١]. وبعد أسبوعٍ واحدٍ فقط من استبعاد الرئاسة الروسية للخيار العسكري في إدلب خلال قمَّة سوتشي الثلاثية[٤٢]، تصاعد استحضار المسؤولين الروس لإمكانية الخيار العسكري في إدلب خلال الجولة الثانية عشرة من مفاوضات أستانا، التي فشلت فيها محاولات التوصُّل إلى صيغة اتفاق هدنة دائمة في إدلب بعد تأكيدات وفد نظام الأسد على ضرورة الحل العسكري في إدلب، وهو ما أيده رئيس الوفد الروسي إلى أستانا من خلال تلميحاته حول إمكانية استمرار القصف ضمن إطار محاربة الإرهاب[٤٣].

اتفاق سوتشي على أبواب الانهيار

بعد انتهاء الجولة الثانية عشرة من مفاوضات أستانا، مهَّدت موسكو الطريقَ أمام الحملة العسكرية على مواقع المعارضة في ريف حماة، كان ذلك في جملة مواقف أطلقها وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، الذي أكَّد على أن صبر موسكو على الإرهابيين في إدلب له حدود، وأن إجراءات أنقرة في سوريا هي إجراءاتٌ مؤقتة، كما أكَّد دعم موسكو للحكومة السورية في إدلب وفي منطقة شرق الفرات أيضًا[٤٤].

تجاوز التصعيد العسكري عمليات قصف المراكز الحيوية والتجمُّعات السكنية في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة في منطقة خفض التصعيد الرابعة، حيث استهدفت قوات النظام والميليشيات الموالية لإيران نقاطَ المراقبة التركية ومحيطها بقذائف صاروخية أدَّت إلى وقوع خسائر بشرية ومادية في صفوف الجيش التركي[٤٥].

لعل الإشارة الأكثر وضوحًا إلى أن التصعيد العسكري الذي بدأته قوات النظام بدعمٍ روسيٍّ وإيرانيٍّ في نهاية أبريل/نيسان من عام ٢٠١٩ هو الأعنف، ويتجاوز عمليات القصف المعتادة إلى بوادر حملة عسكرية جديدة على المنطقة، هي عودة مروحيات النظام السوري إلى استعمال سلاح البراميل المتفجِّرة في قصف الأحياء السكنية في ريف حماة الشمالي وريف إدلب الجنوبي للمرة الأولى منذ اتفاق سوتشي في ١٧ سبتمبر/أيلول من عام ٢٠١٨[٤٦].

كما أن عودة روسيا لاتباع استراتيجيتها في الاستهداف المركَّز للمشافي والمدارس والمراكز الحيوية الأخرى، والتي سبقت الحملات العسكرية الروسية للسيطرة على مناطق المعارضة في ريف دمشق وحلب وريف حمص، كانت مؤشرًا آخر على أن منطقة خفض التصعيد الرابعة مقبلةٌ على تصعيدٍ عسكريٍّ غير مسبوقٍ وحملة بريَّة عنيفة.

نجحت الفصائل بعد اجتماعاتٍ ضمَّت هيئة تحرير الشام في بداية الحملة البريَّة ، نجحت في إفشال محاولات قوات النظام والميليشيات الإيرانية للتقدُّم، بالرغم من الغطاء الجوي الذي وفَّرته القاذفات الروسية، إلَّا أنها اضطرت إلى التراجع في كفر نبودة وقلعة المضيق الاستراتيجيتَيْن في

تصاعد الأعمال العسكرية في إدلب قابلته أنقرة بالتحذير من انهيار مسار أستانا، كما هدَّدت أنقرة بمراجعة اتفاقياتها مع شركاء أستانا

ريف حماة الشمالي رغم محاولاتٍ متكرِّرة لاستعادتهما، إلَّا أن تلك المحاولات باءت في نهاية الأمر بالفشل بعد أن كثَّفت القاذفات الروسية قصفها الجويَّ واستعملت القنابل العنقودية[٤٧].

تصاعد الأعمال العسكرية في إدلب قابلته أنقرة بالتحذير من انهيار مسار أستانا، كما هدَّدت أنقرة بمراجعة اتفاقياتها مع شركاء أستانا[٤٨]. لكن ذلك لم يمنع انعقاد الجولة الثانية عشرة من مسار أستانا على أملٍ في التوصل إلى تثبيتٍ لوقف إطلاق النار خلال هذه الجولة.

ويبدو أن الحفاظ على مسار أستانا كان مقدمًا على تهديدات أنقرة وتحذيراتها؛ ذلك أن الظهر التركي كان ضعيفًا في مواجهة روسيا وإيران معًا، بعد التباعد بين سياسات تركيا ودولِ الناتو - وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية - في سوريا، ووضع أنقرة للمعارضة السورية وفصائلها تحت إشرافها المباشر، وهو ما أفقد المعارضة وأنقرة هامشًا للتحرك خارج إطار التفاهمات التركية الروسية.

توصلت الدول الضامنة لمسار أستانا خلال الجولة الثانية عشرة إلى هدنة مشروطة بتنفيذ بنود اتفاق سوتشي[٤٩]، وكان من الواضح أن اشتراط تنفيذ اتفاق سوتشي لتطبيق الهدنة آنذاك كان بمثابة تأكيد على استمرار العمليات العسكرية، باعتبار أن بنود اتفاق سوتشي التي لم تُنفذ في أوقات الهدوء النسبي لن يتمَّ تنفيذها بالتأكيد مع استمرار القصف الجوي ومحاولات السيطرة على ريف حماة الشمالي بمشاركةٍ مباشرةٍ من قواتٍ برية روسية يرجَّح أنها تابعةٌ لشركاتٍ أمنية، وليست قواتٍ نظاميةً تحت غطاء جويٍّ فعَّال ومكثَّف من الطائرات الحربية والقاذفات الروسية[٥٠].

رفض التهدئة

حاولت موسكو استثمار التقدُّم الذي أحرزته قواتها وميليشيات النظام على الأرض، وإقناع أنقرة بالتهدئة مع القبول بالخارطة الجديدة وتطبيق بنود اتفاق سوتشي المتعلِّقة بإعادة حركة المرور على الطرق الدولية، واتخاذ أنقرة للخطوات اللازمة لوقف هجمات الطائرات المُسيرة على قاعدة حميميم الجوية. من جهتها، رفضت أنقرة المقترح الروسي؛ لقناعتها بضرورة الحفاظ على حدود منطقة خفض التصعيد، كما تمَّ الاتفاق والنص عليها في اتفاق سوتشي بين الرئيسَيْن بوتين وأردوغان.

كان الرفض التركي يستند إلى قناعة أنقرة بضرورة تغيير سلوك روسيا في التعاطي مع أنقرة والاتفاقيات المعقودة معها حول الملف السوري، حيث اتبعت روسيا استراتيجية مراكمة الاتفاقيات دون الالتزام بها، مع إدخال تغييراتٍ مستمرة على الخرائط من خلال عمليات القضم التدريجي، الأمر الذي كان يمثِّل إجبارًا لتركيا على التراجع والقبول بالأمر الواقع بشكل تدريجيٍّ، وهو ما رفضته أنقرة. وبناءً عليه، اشترطت تركيا عودة قوات النظام والميليشيات المساندة لها إلى حدود ما قبل العملية العسكرية في ريف حماة الشمالي[٥١]، إلَّا أن اتفاق وقف إطلاق النار الذي تمَّ التوصل إليه بعد أيامٍ خلال الجولة الثالثة عشرة من محادثات أستانا والبيان الختامي لهذه الجولة، أكَّدا تراجع أنقرة عن مطلبها بالعودة إلى حدود ما قبل ٢ مايو/أيار[٥٢].

استمرَّ الهجوم العسكري في ريف حماة وعمليات القصف الجوي والصاروخي على مختلف أنحاء منطقة خفض التصعيد الرابعة، وتزامن ذلك مع تصعيد دبلوماسي روسي، على الرغم من اتفاق

وقف إطلاق النار الذي تمَّ التوصل إليه في الجولة الثالثة عشرة من أستانا[٥٣]. من جهتها، أبدت الفصائل مقاومةً جادةً لصدِّ الهجوم الروسي على ريف حماة الشمالي، وهو ما تزامن مع استمرار تدفق الصواريخ المضادة للدبابات والذخائر من تركيا، التي سهلت أيضًا عملية انتقال فصائل الجيش الوطني في ريف حلب الشمالي إلى خطوط المواجهة في ريف حماة وإدلب.

ونتيجةً لعمليات الالتفاف التي نفذتها القوات الروسية وميليشيات النظام، وتوسيعها لمحاور القتال مع تكثيف القصف الجوي، وتزويد القوات البريَّة المُهاجمة بتقنياتٍ وتجهيزاتٍ ليلية متطورة؛ سيطر النظام على كامل ريف حماة الشمالي، وتمكَّن من الوصول إلى مدينة خان شيخون الاستراتيجية[٥٤].

فرضت قوات النظام وحلفائه سيطرتها على مدينة خان شيخون الاستراتيجية، وأصبحت نقطة المراقبة التركية الأكبر والواقعة في منطقة مورك تحت الحصار، ورافق ذلك التصعيد تجاه أنقرة استهدافٌ لرتل عسكريٍّ تركيٍّ بضربة جوية، وهو ما دفع الخارجية التركية لتحذير نظام الأسد من اللعب بالنار[٥٥]. وعلى الرغم مما تحمله هذه التغيرات من مخاطر، فإن روسيا بدت مرتاحةً كليًّا لتلك التغيرات في خارطة النفوذ، وأيدت ذلك بشكلٍ صريحٍ على لسان وزير خارجيتها، وهو ما يؤكِّد عزم موسكو على الاستمرار في حملتها العسكرية التي كان إنهاء تهديد الجماعات الإرهابية لقاعدة حميميم الجوية أبرز أهدافها المُعلنة، والذي يمثِّل تأكيدًا روسيًّا أن ما يحصل على الأرض نتيجةٌ طبيعيةٌ لعدم تنفيذ تركيا للالتزامات المترتِّبة عليها بموجب اتفاق سوتشي[٥٦]، والتي دفعت أنقرة للإقرار بعدم تنفيذ التزاماتها المترتِّبة بموجب اتفاق سوتشي، لكنها في الوقت ذاته حمَّلت موسكو مسؤولية التصعيد والانتهاكات المستمرة لاتفاق سوتشي[٥٧].

قمَّة أنقرة

حقَّقت روسيا ما أرادته قبيل انعقاد قمَّة أنقرة الثلاثية من خلال نجاحها مع قوات النظام والميليشيات الإيرانية في فرض واقعٍ ميدانيٍّ جديدٍ بعد قضم مساحاتٍ واسعة من منطقة خفض التصعيد، والذي أتبعته بإعلان وزارة الدفاع الروسية وقف إطلاق نار في إدلب. وعلى الرغم من التأكيدات التركية على أن إنهاء التصعيد في إدلب سيكون أبرز الملفات التي ستبحثها القمة الثلاثية، فإن النتائج لم تكن كما أرادت لها تركيا أن تكون فيما يتعلَّق بإدلب[٥٨].

حيث أكَّدت قمَّة أنقرة الخلافَ الكبير بين الدول الثلاث حول شكل الحل في إدلب، خصوصًا مع موقف إيران التي غابت عن التفاهمات واللقاءات الروسية التركية حول إدلب مدَّة عام كامل، حيث تشبَّثت إيران برفض التهدئة في إدلب، في حين ربطت موسكو التهدئة في إدلب بتنفيذٍ فوريٍّ لالتزامات أنقرة بموجب اتفاق سوتشي، واعتماد التفسير الروسي لبند اتفاق سوتشي المتعلِّق بالطرق الدولية، والذي يفترض سيطرة النظام على الطرق وليس وضعها تحت إشرافٍ روسي تركي[٥٩].

لم تثنِ الخلافات حول إدلب شركاءَ أستانا عن الاستمرار في استراتيجية إعلان ما اتفقوا عليه مهما صغر، وتجاهل ما اختلفوا عليه مهما كبر؛ حيث أعلن الرئيس الروسي التوصُّل إلى اتفاقٍ

لم تثنِ الخلافات حول إدلب شركاءَ أستانا عن الاستمرار في استراتيجية إعلان ما اتفقوا عليه مهما صغر، وتجاهل ما اختلفوا عليه مهما كبر

حول أساسٍ دائمٍ للحل في سوريا، بعد التراجع التركي الذي أعلنه الرئيس التركي إزاء تشكيل اللجنة الدستورية بتأكيده إزالة العقبات أمام تشكيل اللجنة الدستورية، بعد أن كانت أنقرة ترفض مجموعة أسماء مقترحة لعضوية اللجنة.

بشكلٍ أدقَّ، شهدت قمَّة أنقرة تأكيدًا للموافقة التركية على الرؤية الروسية للحل السياسي في سوريا، مع تصريح الرئيس التركي خلال القمَّة أن الخطر الحقيقي في سوريا يتمثَّل في وحدات حماية الشعب. تتبنَّى الرؤية الروسية للحل السياسي تجاوزًا لفكرة الانتقال السياسي، الذي يعتبر رحيل بشار الأسد أوضحَ مضامينه، لصالح الاقتصار على التعديل في الدستور، الذي بموجبه تُجرى انتخابات تنتهي بموجب نتائجها فكرةُ التشكيك في شرعية حكومة بشار الأسد في حال نجاحه في الانتخابات.

في المقابل وأمام هذا التراجع في الموقف التركي، لم يتم التوصل إلى صيغة فعَّالة لتثبيت وقف إطلاق النار في إدلب، مع رفضٍ إيرانيٍّ للتهدئة وتحميل المعارضة وتركيا مسؤولية فشل اتفاق سوتشي، بالإضافة إلى التصعيد ضد الوجود الأمريكي في سوريا، وضرورة سيطرة نظام الأسد على الأراضي التي توجد القوات الأمريكية فيها شرق سوريا، وأيضًا مناطق أخرى، في إشارة واضحة لمنطقة إدلب[٦٠].

لا شكَّ أن الحسابات والخيارات التركية كانت بالغة التعقيد، خصوصًا في ظل المباحثات بين أنقرة وواشنطن حول شرق الفرات، والشد والجذب القائم بين الطرفَيْن حول إمكانية إنشاء منطقة آمنة كما تطمح أنقرة في شرق الفرات أو الاكتفاء بالدوريات المشتركة بين الجانبين، والذي كان يثير إحباطًا لدى أنقرة بعد فشل تجربتها السابقة مع واشنطن في منبج، ولطالما وفرت البراغماتية التركية هامشًا للتحرك في الملف السوري بين كلٍّ من موسكو وواشنطن، إلَّا أن تلك البراغماتية تحولت إلى عاملِ ضغطٍ كبيرٍ في أواخر عام ٢٠١٩، وأجبر أنقرة على التراجع في الموقف من إدلب خلال القمَّة لصالح الرؤى الروسية في إدلب.

وفي حين اقتصرت مخرجات قمَّة أنقرة تجاه إدلب على هدوءٍ نسبيٍّ لمدَّة أسبوعين بعد انتهاء القمَّة، أعلن الرئيس الروسي من سوتشي انتهاء العمليات القتالية واسعة النطاق في سوريا، ليؤكِّد مجددًا تفرُّد روسيا في تقرير موعد الحل أو التصعيد، وتأكيدًا على أن احترام موسكو لمصالح أنقرة وهواجسها الأمنية في سوريا لا يجعل منها ندًّا لموسكو في هذا الميدان[٦١]. إلَّا أنه بالرغم من إعلان بوتين، فإن عمليات القصف الجوي الروسية استمرت لتستهدف مقراتٍ لفصائل حراس الدين وأنصار التوحيد، التي أسَّست غرفة عمليات «وحرِّض المؤمنين» ردًّا على اتفاق سوتشي في ١٧ سبتمبر/أيلول من عام ٢٠١٨.

نبع السلام وشرق الفرات

أعلن الرئيس التركي إطلاق عملية نبع السلام في شرق سوريا في التاسع من شهر أكتوبر/تشرين الأول ضد تنظيم داعش وحزب العمَّال الكردستاني، بالتعاون مع الجيش الوطني السوري[٦٢]. وقد تمثَّلت الأهداف المُعلنة للعملية في القضاء على تهديدات إقامة كيانٍ كرديٍّ على الحدود السورية التركية، وتوفير منطقة آمنة لعودة اللاجئين السوريين.

يشكّل بقاء القوات الأمريكية في سوريا - في الحسابات الروسية والإيرانية - العقبةَ الرئيسة أمام فرض رؤيتهما للحل في سوريا، وتدرك طهران وموسكو أن بمقدورهما التفوُّق على أنقرة في ملء الفراغ الذي سيخلفه الانسحاب الأمريكي في شرق الفرات

كانت عودة شرق الفرات لتصدُّر المشهد السوري عاملًا مؤثرًا في حسابات اللاعبين وأولوياتهم، فمع التقدُّم الذي حقَّقته قوات الجيش التركي والجيش الوطني السوري على عدَّة محاور في مقدمتها تل أبيض، دفع هذا التقدُّم قوات سوريا الديمقراطية لإعلان اتفاقها مع نظام الأسد، والذي ينتشر بموجبه جيش النظام على الحدود السورية التركية[٦٣]، لتبدأ الإدارة الذاتية برفع أعلام النظام في عدَّة مناطق، كما بدأت تعزيزاتٌ لقوات النظام بالتحرك في اتجاه ريف منبج. وفي الوقت ذاته، أعلن وزير الخارجية الروسي خلال اجتماع مع قيادة المخابرات الروسية اعترافَ بلاده بمصالح تركيا في تأمين حدودها[٦٤].

يشكّل بقاء القوات الأمريكية في سوريا - في الحسابات الروسية والإيرانية - العقبةَ الرئيسة أمام فرض رؤيتهما للحل في سوريا، وتدرك طهران وموسكو أن بمقدورهما التفوُّق على أنقرة في ملء الفراغ الذي سيخلفه الانسحاب الأمريكي في شرق الفرات، خصوصًا في ظل التقارب الذي رعته موسكو بين النظام و"قسد"، كما أن زيادة الخلاف بين أنقرة وواشنطن يحقِّق لروسيا وإيران مصلحةً إضافيةً تتمثَّل في مزيدٍ من التصاق أنقرة بالمحور الثلاثي وما ينتجه من مصالح على صعيد ملفاتٍ عديدةٍ في مقدمتها الملف السوري؛ لذا كان تبريد جبهة إدلب لصالح المشهد في شرق الفرات خيار طهران وموسكو، وكذلك أنقرة التي أرادت استثمار جهودها وإمكانياتها في هذه اللحظة الفارقة بأقل انشغالٍ ممكنٍ بملف إدلب.

لكن تصاعد الغضب لدى أعضاء الكونجرس الأمريكي ومسؤولي وزارة الدفاع الأمريكية تجاه العملية والغاضبين أصلًا من صفقة S٤٠٠، والعقوبات التي فرضتها واشنطن على أنقرة، وتلويح الرئيس الأمريكي بإجراءاتٍ أكثر قسوةً ضد أنقرة ما لم توقف عملياتها في شرق سوريا، كل هذا مهَّد الطريق أمام اتفاق أمريكي تركي لوقف عملية نبع السلام وانسحاب مقاتلي "قسد" من حدود المنطقة المتفق عليها، بعد اجتماعاتٍ مطوَّلة في أنقرة كان على رأسها الرئيس التركي ونائب الرئيس الأمريكي[٦٥].

وبالتزامن مع الاتفاق التركي الأمريكي، زادت روسيا من كثافة غاراتها الجوية على قرى ريف إدلب واللاذقية وحماة[٦٦]، وتبع ذلك التصعيد تصريحُ المتحدثة باسم الخارجية الروسية، الذي أكَّد على ضرورة سيطرة النظام على كامل المناطق الحدودية مع تركيا، وهو ما يشي بأن تلك الغارات وزيادة كثافتها كانت بمثابة تعبير عن الامتعاض الروسي من الاتفاق التركي الأمريكي[٦٧].

تزامن التصعيد العسكري مع زيارة رئيس النظام السوري إلى خطوط المواجهة، حيث أشرف فيها على رشقاتٍ صاروخية ومدفعية على مناطق ريف إدلب، وذلك بالتزامن مع قمَّة سوتشي بين الرئيسَيْن التركي والروسي، التي أنتجت الاتفاق الروسي التركي حول شرق سوريا، وقد أكَّد تصاعد القصف بعد انتهاء القمَّة الإرادةَ الروسية في تعزيز الفصل بين مسار التفاهمات مع أنقرة في شرق سوريا والرؤى الروسية والإيرانية في إدلب، وهو ما أفرز حملةً بريةً جديدةً كانت هي الأعنف منذ اتفاق خفض التصعيد[٦٨].

أكَّد تصاعد القصف بعد انتهاء القمَّة الإرادةَ الروسية في تعزيز الفصل بين مسار التفاهمات مع أنقرة في شرق سوريا والرؤى الروسية والإيرانية في إدلب، وهو ما أفرز حملةً بريةً جديدةً كانت هي الأعنف منذ اتفاق خفض التصعيد

انطلقت الحملة البرية الجديدة مع منتصف نوفمبر/تشرين الثاني، مستهدفةً القرى والمدن شرق خان شيخون الاستراتيجية باتجاه مدينة معرة النعمان، ثاني أكبر مدن محافظة إدلب. وخلال أربعة أسابيع من الضغط العسكري وعمليات القصف الجوي المركَّزة التي شنَّتها القاذفات الروسية، استهدفت خلالها كل المراكز الحيوية (مستشفيات - مدارس - مراكز الدفاع المدني)، تمكَّنت قوات نظام الأسد والميليشيات المساندة لها من قطع الطريق الدولي M٥، وسيطرت على عشرات القرى، لتفرض سيطرتها على معرة النعمان الاستراتيجية في ٢٩ ديسمبر/كانون الأول من عام ٢٠١٩[٦٩].

كان واضحًا أن وجهة النظام الرئيسة بعد معرة النعمان كانت سراقب الواقعة على عقدة الطريقَيْن الدوليَّيْن M٥ وM٤. وقد استدعى استمرار الحملة، وعدم مبالاة روسيا وإيران ومن خلفهما النظام السوري بالمصالح والنداءات التركية المتكرِّرة على لسان المسؤولين الأتراك، وفي مقدمتهم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، استدعى تحركًا تركيًّا ذا صبغة تصعيدية جديدة لا سيما على الصعيد العسكري.

الأداء التركي واستمرار الحملة

مع اقتراب النظام من السيطرة على معرة النعمان بعد هجومٍ بريٍّ وجويٍّ واسعٍ واستهدافٍ مركَّز للمراكز الحيوية في المدن والقرى في محافظة إدلب، وما خلَّفه ذلك من موجات نزوحٍ باتجاه الحدود التركية هي الأضخم منذ سقوط أحياء حلب الشرقية، استشعرت تركيا أنها الخاسر الوحيد إذا ما استمرت بالعمل على ملف إدلب وَفق السياسات الاعتيادية، وهو ما استدعى تغييرًا في النهج التركي في التعامل مع قضية إدلب.

على الصعيد الدبلوماسي، كان الحراك التركي في سياقاتٍ مشابهةٍ لتلك المُتبعة خلال مراحل التصعيد السابقة على إدلب، مع تصعيدٍ في اللهجة تجاه روسيا، واتهامها بعدم احترام اتفاقياتها مع تركيا حول إدلب، واعتبارها أن استمرار الهجوم على إدلب وعدم احترام وقف إطلاق النار يعني أن مسار أستانا قد انتهى[٧٠].

وفي الوقت ذاته، حرصت تركيا على تكثيف اتصالاتها وتبادل الزيارات والمباحثات بين الوفود العسكرية والأمنية التركية والروسية، وهو ما يشير إلى أن الخيار التركي كان - ولا يزال - هو إنهاء أزمة إدلب وَفق معادلة ثلاثي أستانا، وأن التصعيد لم يبلغ مستوياتٍ تستدعي تغيير أنقرة لتموضعها في الملف السوري.

استثمرت أنقرة زيارة الرئيس الروسي لمدينة إسطنبول، لحضور فعالية إطلاق مشروع السيل التركي، لتطرح من جديدٍ تثبيت وقف إطلاق النار في إدلب، ليعلن الرئيسان أردوغان وبوتين بعد القمَّة ضرورة ضمان التهدئة مع ضرورة تنفيذ اتفاق سوتشي[٧١]. وقد أفضى الإعلان المشترك للرئيسين، الذي تبعه اجتماع أمنيٌّ عسكريٌّ بين وفودٍ روسية تركية في العاصمة أنقرة، أفضى إلى إعلانٍ جديدٍ لوقف إطلاق النار في إدلب[٧٢].

وشكَّل لقاء رئيس الاستخبارات التركية باللواء علي مملوك رئيس الاستخبارات السورية في العاصمة الروسية موسكو في اليوم التالي لإعلان وقف إطلاق النار، شكَّل إحدى الخطوات التركية الدبلوماسية الجديدة لتعزيز فرص التهدئة في إدلب

وشكَّل لقاء رئيس الاستخبارات التركية باللواء علي مملوك رئيس الاستخبارات السورية في العاصمة الروسية موسكو في اليوم التالي لإعلان وقف إطلاق النار، شكَّل إحدى الخطوات التركية الدبلوماسية الجديدة لتعزيز فرص التهدئة في إدلب[٧٣]؛ حيث إن بناء الاتصالات على مستوياتٍ متقدِّمة بين النظام السوري وتركيا لطالما كان مطلبًا روسيًّا لم تستجب له تركيا سابقًا، إلَّا أن ضرورات المرحلة فرضت ذلك اللقاء الذي يبدو أن مخرجاته لم تكن مُرضيةً لأنقرة؛ حيث اتخذت أنقرة في اليوم التالي موقفًا تصعيديًّا ترجمه تهديد الرئيس التركي باستعداد بلاده لمنع النظام السوري في حال خرقه للهدنة الأخيرة[٧٤].

كان التغيُّر الأساسي في الأداء التركي حيال استمرار التصعيد في إدلب، وبلوغه مراحل خطيرة مع تقدُّم قوات النظام باتجاه سراقب، كان هذا التغيُّر الأساسي على الصعيد العسكري والوجود العسكري التركي على الأراضي السورية في منطقة خفض التصعيد الرابعة، بعد أن كانت حركة أرتال الجيش التركي محصورةً في تعزيز نقاط المراقبة التركية الاثنتي عشرة التي أُنشئت بموجب اتفاق سوتشي. حيث بدأت مرحلة جديدة من الوجود العسكري التركي، بدءًا من يوم الأحد ٢٧ ديسمبر/كانون الأول؛ إذ دخل رتل عسكري تركي لم يتوجَّه للمرة الأولى إلى أيٍّ من نقاط المراقبة التركية الاثنتي عشرة، وإنما توجَّه إلى جنوب مدينة سراقب، حيث أُنشئت نقطة مراقبة جديدة[٧٥].

مع بداية العام الجديد، ازدادت وتيرة الحشود العسكرية التركية المتَّجهة إلى إدلب، لتبلغ ذروتها في شهر فبراير/شباط ٢٠٢٠، لتؤكِّد جديَّة تهديدات الرئيس التركي، الذي منح النظام السوري حتى نهاية شهر فبراير/شباط للتراجع إلى حدود اتفاق سوتشي. وقد تضمَّنت الأرتال العسكرية للجيش التركي مدافع الميدان، والدبابات، وراجمات الصواريخ، ومجموعاتٍ من القوات الخاصَّة والكوماندوس التركي؛ الأمر الذي أكَّد جديَّة التحرك التركي من جهة، وتغييرًا طفيفًا في معادلة النفوذ العسكري في سوريا من جهة أخرى. فمنذ اندلاع الثورة السورية، لم تشهد أيٌّ من مناطق المعارضة السورية وجودًا لقواتٍ عسكرية أجنبية إلى جانبها بغرض وقف هجوم النظام، بالإضافة إلى أن تعداد القوات التركية وعتادها قد قلَّص - إلى حدٍّ كبيرٍ - من حجم الاختلال في ميزان القوى العسكرية في شمال سوريا، وهو ما دفع روسيا إلى اعتبار ذلك خرقًا واضحًا للقانون الدولي، وإخلالًا بالاتفاقيات الروسية التركية[٧٦].

تزامن تعزيز تركيا حضورها العسكري في إدلب مع تأكيداتٍ من المسؤولين الأتراك على تكثيف المباحثات مع روسيا حول إدلب، واستبعاد حدوث أي خلافاتٍ جذرية مع روسيا في إدلب[٧٧]. ويشير ذلك إلى أهداف أنقرة من تعزيز قدراتها العسكرية وتسريع وتيرة حشودها العسكرية، وهذه الأهداف هي:

- تدعيم موقفها الدبلوماسي أمام شركاء أستانا فيما يتعلَّق بتثبيت وقف إطلاق النار انطلاقًا من مبدأ: الاستعداد للحرب يمنع الحرب.

- الاستعداد لاحتمال انهيار الهدنة المعلن عنها في ١٢ يناير/كانون الثاني بعد تزايد مؤشرات انهيارها.
- حماية النقاط التركية من عمليات الاستهداف المدفعي والصاروخي من قِبل النظام وميليشيات إيران، وتوفير إمكانيات الرد الفعَّال في حالات الدفاع عن النفس.
- الاستعداد لفرض اتفاق سوتشي على الجماعات الجهادية فيما يتعلَّق ببند الجماعات الإرهابية، وإعادة الحركة إلى الطرق الدولية في حال التوصل إلى تفاهمٍ مع موسكو حول تثبيت وقف إطلاق النار.

ومع بلوغ عدد نقاط المراقبة التركية ٥٦ نقطةً، وزيادة حضور الجيش التركي في إدلب الذي ترافق أيضًا مع زيادة أعداد قوات الجيش الوطني السوري، تغيَّرت معادلة إدلب لجهة زيادة فرص التوصُّل إلى وقف إطلاق نار طويل الأمَد من خلال إمكانية فرضه على المجموعات الرافضة لاتفاق سوتشي (غرفة عمليات "وحرِّض المؤمنين»)، ومواجهة التزام تفكيك المجموعات الجهادية، ولجهة الجهوزية لمواجهة خيار الحرب في حال فشلت المساعي الدبلوماسية.

جدول توضيحي لأرتال الجيش التركي التي دخلت الأراضي السورية خلال شهري فبراير/شباط ومارس/آذار

التاريخ	نوعية الرتل	ملاحظات
الأحد ٢ فبراير/شباط	دبابات ومعدات تحصين وشاحنات ذخائر	عدد الأرتال العسكرية: أربعة أرتال
الاثنين ٣ فبراير/شباط	دبابات ومدافع ميدان ومعدات تحصين	عدد الأرتال: رتلان
الخميس ٦ فبراير/شباط	دبابات وجنود ومعدات تحصين	رتل واحد إلى مطار تفتناز
الجمعة ٧ فبراير/شباط	دبابات وناقلات جند ومدرعات	
السبت ٨ فبراير/شباط	دبابات ومدرعات ومعدات تحصين	عدد الأرتال: رتلان
الأحد ٩ فبراير/شباط	دبابات ومعدات تحصين ومشافٍ متنقلة	
الثلاثاء ١١ فبراير/شباط	دبابات ومعدات تحصين وشاحنات ذخائر	
الجمعة ١٤ فبراير/شباط	دبابات ومعدات تحصين وشاحنات ذخائر	
السبت ١٥ فبراير/شباط	دبابات ومعدات تحصين وشاحنات ذخائر	
الأحد ١٦ فبراير/شباط	دبابات ومعدات تحصين ومدافع ميدان	عدد الأرتال: ثلاثة أرتال
الثلاثاء ١٨ فبراير/شباط	دبابات وناقلات جند ومدرعات	عدد الأرتال: ثلاثة أرتال
الأربعاء ١٩ فبراير/شباط	دبابات وناقلات جند ومدرعات	
السبت ٢٢ فبراير/شباط	دبابات ومدافع ميدان ومعدات تحصين	
الأحد ٢٤ فبراير/شباط	دبابات وناقلات جند ومدرعات	
الثلاثاء ٢٦ فبراير/شباط	دبابات ومعدات تحصين وشاحنات ذخائر	
الأربعاء ٢٧ فبراير/شباط	دبابات ومعدات تحصين وشاحنات ذخائر	عدد الأرتال: ثلاثة أرتال

الأحد ١ مارس/آذار	دبابات ومعدات تحصين وشاحنات ذخائر	
الخميس ٥ مارس/آذار	دبابات ومعدات تحصين وشاحنات ذخائر	
الجمعة ٦ مارس/آذار	دبابات ومعدات تحصين وشاحنات ذخائر	
السبت ٧ مارس/آذار	دبابات ومعدات تحصين وشاحنات ذخائر	عدد الأرتال: ثلاثة أرتال
الثلاثاء ١٠ مارس/آذار	دبابات ومعدات تحصين وشاحنات ذخائر	
الخميس ١٢ مارس/آذار	دبابات ومعدات تحصين وشاحنات ذخائر	

جدول توضيحي لنقاط المراقبة التركية بدءًا من عام ٢٠١٧ حتى تاريخ تحرير هذه الدراسة

تاريخ الإنشاء	**موقع النقطة**	
١٢ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧	صلوه - ريف إدلب الشمالي	١
٢٣ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٧	قلعة سمعان - ريف حلب الغربي	٢
٢٧ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٧	الشيخ عقيل - ريف حلب الغربي	٣
٥ فبراير/شباط ٢٠١٨	تل العيس - ريف حلب الجنوبي	٤
٩ فبراير/شباط ٢٠١٨	تل الطوقان - ريف إدلب الشرقي	٥
١٥ فبراير/شباط ٢٠١٨	الصرمان - ريف إدلب الجنوبي	٦
١٧ مارس/آذار ٢٠١٨	عندان - ريف حلب الشمالي	٧
٤ أبريل/نيسان ٢٠١٨	جبل التركمان - ريف اللاذقية	٨
٧ أبريل/نيسان ٢٠١٨	مورك - ريف حماة	٩
٩ مايو/أيار ٢٠١٨	الراشدين - ريف حلب الغربي	١٠
١٤ مايو/أيار ٢٠١٨	شير مغار - ريف حماة	١١
١٦ مايو/أيار ٢٠١٨	اشتبرق - جسر الشغور	١٢
٢٩ أغسطس/آب ٢٠١٩	خان شيخون	١٣
٢٩ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٩	سراقب	١٤
٣٠ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٠	سراقب	١٥
١ فبراير/شباط ٢٠٢٠	سراقب	١٦
٣ فبراير/شباط ٢٠٢٠	قرية الترنبة - سراقب	١٧
٨ فبراير/شباط ٢٠٢٠	معسكر المسطومة - جنوب إدلب	١٨
٩ فبراير/شباط ٢٠٢٠	قميناس - جنوب شرق إدلب	١٩
١٠ فبراير/شباط ٢٠٢٠	معارة النعسان - ريف إدلب الشرقي	٢٠

١٠ فبراير/شباط ٢٠٢٠	مطار تفتناز	٢١
١٢ فبراير/شباط ٢٠٢٠	الجينة - ريف حلب الغربي	٢٢
١٢ فبراير/شباط ٢٠٢٠	بنش - ريف إدلب الشرقي	٢٣
١٤ فبراير/شباط ٢٠٢٠	كفر كرمين - ريف حلب الغربي	٢٤
١٤ فبراير/شباط ٢٠٢٠	دير سنبل - جبل الزاوية	٢٥
١٤ فبراير/شباط ٢٠٢٠	معرحطاط - ريف إدلب الجنوبي	٢٦
١٥ فبراير/شباط ٢٠٢٠	دارة عزة - ريف حلب الغربي	٢٧
١٥ فبراير/شباط ٢٠٢٠	ترمانين - ريف حلب الغربي	٢٨
١٧ فبراير/شباط ٢٠٢	البردقلي - شمال غرب إدلب	٢٩
١٨ فبراير/شباط ٢٠٢٠	نحليا - أريحا	٣٠
١٨ فبراير/شباط ٢٠٢٠	معترم - أريحا	٣١
١٩ فبراير/شباط ٢٠٢٠	الأتارب - ريف حلب الغربي	٣٢
١٩ فبراير/شباط ٢٠٢٠	النبي أيوب	٣٣
١٩ فبراير/شباط ٢٠٢٠	محمبل - جنوب غرب إدلب	٣٤
٢٠ فبراير/شباط ٢٠٢٠	قمة النبي أيوب - جبل الزاوية	٣٥
٢٠ فبراير/شباط ٢٠٢٠	بزابور - جبل الزاوية	٣٦
٢٠ فبراير/شباط ٢٠٢٠	تلة الكفير - جبل الزاوية	٣٧
٢٢ فبراير/شباط ٢٠٢٠	سرجة - جبل الزاوية	٣٨
٢٣ فبراير/شباط ٢٠٢٠	البارة - جبل الزاوية	٣٩
٢٣ فبراير/شباط ٢٠٢٠	كنصفرة - جبل الزاوية	٤٠
٢٣ فبراير/شباط ٢٠٢٠	بسامس - جبل الزاوية	٤١
٢ مارس/آذار ٢٠٢٠	باتبو - ريف حلب الغربي	٤٢
٥ مارس/آذار ٢٠٢٠	كفر ناصح - ريف حلب الغربي	٤٣
٨ مارس/آذار ٢٠٢٠	تل صندل - ريف إدلب الشمالي	٤٤
١٧ مارس/آذار ٢٠٢٠	كفر نوران - ريف حلب الغربي	٤٥
١٩ مارس/آذار ٢٠٢٠	بسنقول - ريف إدلب الغربي	٤٦
٢٢ مارس/آذار ٢٠٢٠	المشيرفة - جسر الشغور	٤٧
٢٣ مارس/آذار ٢٠٢٠	بداما - جسر الشغور	٤٨
٢٣ مارس/آذار ٢٠٢٠	الناجية - جسر الشغور	٤٩

٢٣ مارس/آذار ٢٠٢٠	الزعينية - جسر الشغور	٥٠
٢٤ مارس/آذار ٢٠٢٠	الغسانية - جسر الشغور	٥١
٢٦ مارس/آذار ٢٠٢٠	الكفير - ريف إدلب الغربي	٥٢
٥ أبريل/نيسان ٢٠٢٠	فريكة - جسر الشغور	٥٣
٥ أبريل/نيسان ٢٠٢٠	الزعينية - جسر الشغور	٥٤
٥ أبريل/نيسان ٢٠٢٠	بكسريا - جسر الشغور	٥٥
٩ أبريل/نيسان ٢٠٢٠	جنة القرى - جسر الشغور	٥٦

انهيار هدنة يناير/كانون الثاني والمواجهات العسكرية المباشرة

استشعرت أنقرة انهيار الهدنة في إدلب بعد أيامٍ قليلة فقط من إعلانها، وبدأت بالتزامن مع لقاءاتها المتبادلة مع الجانب الروسي سلسلة اجتماعاتٍ مع قادة الفصائل بحثت فيها الاستعدادات للدفاع عن إدلب، وجاء تصريح وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو عن ضرورة وحق المعارضة في الدفاع عن نفسها في إطار إسباغ الشرعية على عمليات المعارضة، وأنها في وضع الدفاع عن النفس في مواجهة التصعيد الذي تتحمَّل مسؤوليته روسيا وإيران ومن خلفهما النظام السوري[٧٨].

إلَّا أن التصعيد العسكري في إدلب دخل مرحلةً جديدةً وشديدة الخطورة بعد استهداف النظام لنقاط المراقبة التركية بشكل مباشر، ما أدى إلى سقوط قتلى وجرحى في صفوف الجيش التركي[٧٩]. وردَّت أنقرة بعمليات قصفٍ مدفعيٍّ وصاروخيٍّ مركَّز على مصادر القصف، ومقراتٍ أخرى لجيش النظام[٨٠].

لم يكن الردُّ العسكري التركي بعد سقوط ضحايا في صفوف الجيش التركي ضمن قواعد الاشتباك السابقة، التي بموجبها كانت النقاط التركية تردُّ على مصادر النار بقصفٍ محدود[٨١]. إلَّا أن الردَّ التركي هذه المرة أسَّس لقواعد اشتباكٍ جديدةٍ تزامنت مع موقفٍ سياسيٍّ حازمٍ من النظام بعد أن أمهله الرئيس التركي حتى نهاية فبراير/شباط ٢٠٢٠ للتراجع إلى حدود اتفاق سوتشي، أو أن الجيش التركي سيرغمه على ذلك.

لم تتعاطَ روسيا مع الموقف إلَّا من زاوية النظام، حيث حمَّلت مسؤولية مقتل الجنود الأتراك للحكومة التركية باعتبار أنها لم تخطر روسيا بموقع الجنود الأتراك الذين تمت إصابتهم خلال قصفٍ على «الإرهابيين قرب سراقب». وحتى تتجنَّب أنقرة الانزلاق إلى مواجهاتٍ مباشرةٍ مع روسيا مع الحفاظ على موقعها ومصالحها، ردَّت أنقرة على الموقف الروسي من خلال تأكيدها أن من يتحمَّل مسؤولية مقتل الجنود الأتراك هو النظام السوري، وفي الوقت ذاته طالبت روسيا بألَّا تعيق تحركات تركيا للردِّ على النظام؛ لأن استهداف الجنود الأتراك لا بدَّ أن تردَّ عليه أنقرة بحزم[٨٢].

لم تحقِّق الحشود العسكرية التركية وتعزيز نقاط المراقبة التركية وزيادة عددها وانتشارها في محافظة إدلب وريف حلب، لم تحقِّق وظيفة الردع ومنع الحرب الذي أرادته أنقرة، وأكَّدت

العدد الكبير من الضحايا في صفوف الجيش التركي جرَّ تركيا إلى الانخراط في عملياتٍ مباشرةٍ ضد النظام والميليشيات المساندة له، لتطلق عملية درع الربيع

موسكو مجددًا أنها لا تقبل الندِّية في الملف السوري، وكان ردُّ النظام وحلفائه على مطالبات الرئيس التركي بالرجوع إلى حدود اتفاق سوتشي وفي يوم انتهاء المهلة التي منحها أردوغان لنظام الأسد باستهدافٍ عنيفٍ لقوات الجيش التركي في منطقة جبل الزاوية في إدلب، ليسقط أكثر من ثلاثين جنديًّا تركيًّا قتلى إضافة إلى عشرات الجرحى[٨٣].

مجددًا، حمَّلت موسكو المسؤولية للحكومة التركية في سقوط قتلى في صفوف الجيش التركي، واتهمت موسكو أنقرة بأنها لم تخطر موسكو بموقع جنودها، وهو ما نفاه وزير الدفاع التركي، وأكَّد بدوره أن تركيا كانت قد أعلمت موسكو بمواقع جنودها في موقفٍ ينبئ بتباينٍ شديدٍ بين موسكو وأنقرة حول التطورات المتسارعة في إدلب[٨٤].

العدد الكبير من الضحايا في صفوف الجيش التركي جرَّ تركيا إلى الانخراط في عملياتٍ مباشرةٍ ضد النظام والميليشيات المساندة له، لتطلق عملية درع الربيع، كما ردَّت أنقرة في تحركٍ جديدٍ على ادعاءات وزارة الدفاع الروسية وإعلام النظام السوري بنفي وقوع خسائر نتيجةً للعمليات التركية بنشرِ مقاطع مصورة لإصاباتٍ دقيقة حقَّقتها مدفعية الجيش التركي ضد قوات النظام[٨٥].

كان التغيير في قواعد الاشتباك من خلال دخول طائرات الـ F١٦ على خطِّ المواجهة من خلال تحليقها على الحدود السورية التركية، مع توفير الصواريخ المضادة للطائرات المحمولة على الكتف بشكلٍ محدود، وكذلك الطائرات من دون طيار التي تمكَّنت من إيقاع خسائر فادحة في صفوف النظام السوري وميليشياته، التي باتت للمرة الأولى منذ اندلاع الثورة السورية تخشى الاستهداف من السماء خلال عملياتها البريَّة.

استمرت موسكو وإيران في موقفهما الداعم للنظام السوري ضد الشريك في أستانا، وشكَّلت ممانعة موسكو لفتح المجال الجوي أمام الطيران الحربي التركي عقبةً رئيسةً أمام الجيش التركي لتوسيع عملياته، وعلى الرغم من أن الطائرات من دون طيار التركية أثبتت فاعليةً في استهداف مقرات النظام وقواته، وكذلك منظومات التشويش التركية التي نشرتها أنقرة بالقرب من الحدود السورية التركية، فإن توسيع خطوط العمليات التركية لتحقِّق تقدمًا سريعًا للقوات البرية ولإجبار قوات الأسد على تراجعاتٍ سريعة، كان يتطلب غطاءً جويًّا فعَّالًا، وهو ما لم تتمكَّن أنقرة من توفيره في ظل تلك المعطيات التي كان الردع الروسي في مقدمتها.

أداء فصائل المعارضة السورية في إدلب

دخلت الفصائل السورية في مرحلة استنزافٍ حادَّة مع بدء التدخل العسكري الروسي في عام ٢٠١٥، وكان فشل الفصائل السورية في كسر الحصار عن حلب وتمكُّن النظام من فرض الحصار مجددًا على أحياء حلب الشرقية في سبتمبر/أيلول من عام ٢٠١٦، كان مؤشرًا واضحًا على أن اختلال توازن القوى في الميدان السوري بلغ مستوياتٍ لا يمكن معها للفصائل أن تستمر، وتعتبر حلب مؤشرًا على ذلك أكثر من غيرها من المدن التي هُزمت فيها المعارضة، باعتبار تجاورها مع إدلب التي كانت الخزان البشري الأكبر لمقاتلي الفصائل منذ اندلاع الثورة السورية من جهة، وارتباطها بتركيا بطريق حلب كلس من جهة أخرى، بالإضافة إلى أهمية المدينة الاقتصادية والتاريخية بالنسبة إلى تركيا[٨٦].

وقد ساهم قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بوقف برنامج دعم المعارضة السورية ضد نظام الأسد، وتبعات القرار التي تمثَّلت في وقف جميع الدول العربية والغربية لمساعداتها للجيش

السوري الحر بسبب غياب الغطاء الأمريكي، ساهم في تعزيز موقع روسيا كصاحبة اليد الطولى في الملف السوري[٨٧]، حيث دخلت عملية استنزاف الفصائل مستوياتٍ أكثر خطورةً ترافقت مع انطلاق عملية أستانا التي كانت مبرِّر جبهة النصرة أو هيئة تحرير الشام لتفكيك مزيدٍ من فصائل الجيش السوري الحر والاستيلاء على مستودعاتها وأسلحتها الثقيلة، وهو ما مهَّد لتمركز جبهة النصرة في موقع الفاعل المحلي الأكبر في محافظة إدلب، وإمساكها بزمام الوضع الأمني والإداري في المحافظة، بالإضافة إلى تأثيرها الرئيس في قرار السلم والحرب، خصوصًا مع تأثيرها في أذرع تنظيم القاعدة في إدلب المتمثِّلة في فصائل غرفة عمليات «وحرِّض المؤمنين».

إن تراجع إمكانيات فصائل الجيش السوري الحر التي باتت مجتمعةً في الجبهة الوطنية للتحرير، واستنزاف إمكانياتها خلال معارك الصدِّ في ريف حماة الشمالي وريف حلب الجنوبي، وكذلك معارك الصدِّ ضد هيئة تحرير الشام، وتفكُّك أبرز فصائلها في ريف حلب نور الدين الزنكي على يد هيئة تحرير الشام، كل ذلك فرض عليها الدخول في معارك التصعيد الأخير على إدلب بإمكانياتٍ شبه معدومة على صعيد الآليات وذخائر الأسلحة الثقيلة وقواعد الصواريخ المضادة للدبابات، هذا كله بالإضافة إلى غياب الأسلحة النوعية مثل: المناظر الليلية، وبنادق القنص الحرارية، وأكياس النوم المضادة للرطوبة، التي تعتبر تجهيزاتٍ رئيسةً لنقاط الرباط في المناطق الزراعية المفتوحة، التي تشكِّل الجزء الأكبر من خطوط المواجهة مع النظام في إدلب وريف حماة وحلب، وكان لغياب تلك المعدات تأثير كبير في خسارة الفصائل للعديد من القرى في ريف إدلب، التي نجح النظام بالتسلُّل إليها ليلًا.

من جهة أخرى، تعاملت هيئة تحرير الشام بحذرٍ شديدٍ مع المعارك الأخيرة ومع الانخراط في المواجهات الشديدة في خطوط النار الرئيسة، وذلك الحذر كان انطلاقًا من اعتباراتٍ عديدة:

١. تدرك هيئة تحرير الشام أن تفكيكها خيار قائم بالنسبة إلى تركيا التي تسعى لتثبيت وقف إطلاق النار في إدلب دون اللجوء إلى هذا الخيار في المدى المنظور، إلَّا أنها قد تُجبَر عليه؛ ولذلك تسعى هيئة تحرير الشام إلى عدم استنزاف حجمٍ كبيرٍ من قوتها في المعارك الأخيرة.
٢. فرضت حالة التصعيد الكبير دخولًا واسعًا للجيش التركي وفصائل الجيش الوطني القادمة من ريف حلب الشمالي إلى إدلب، وتخشى هيئة تحرير الشام في حال استُنزفت قواها وأُنهكت في معارك صد التقدُّم الروسي أن تخسر مكانتها باعتبارها الفاعل المحليَّ الأقوى في إدلب، وما يستتبع ذلك من خسارة النفوذ الإداري والأمني في المنطقة.

دفعت هذه الاعتبارات هيئة تحرير الشام إلى عدم التفريط بقواتها في معارك مفتوحة، وفضَّلت الانسحاب من عدَّة مواقع في ريف حلب الجنوبي دون مواجهات، على الرغم من التحصينات الكبيرة في تلك المواقع، وفضَّلت أن تتحمَّل الفصائل الأخرى العبء الأكبر في عمليات الصدِّ، بينما كانت هيئة تحرير الشام تلعب دورًا ثانويًّا في تلك المواجهات، بالتزامن مع سعي الهيئة ومحاولاتها إقناع المجتمع الدولي بتكليفها بضبط الوضع الأمني في إدلب.

الدور الأمريكي والغربي وتأثيره في سيناريوهات مستقبل إدلب

تراجع الدور الغربي عمومًا والأمريكي خصوصًا في القضية السورية على الصعيد الميداني مع قرار الرئيس ترامب بوقف برنامج دعم المعارضة السورية أواخر عام ٢٠١٧[٨٨]، وشكَّل ذلك التراجع عاملًا مهمًّا لتعزيز مسار أستانا، لكنه في الوقت ذاته أفْقَد أنقرة هامشًا أساسيًّا للمناورة في مواجهة شركائها في المسار.

تراجع الدور الغربي عمومًا والأمريكي خصوصًا في القضية السورية على الصعيد الميداني مع قرار الرئيس ترامب بوقف برنامج دعم المعارضة السورية أواخر عام ٢٠١٧، وشكَّل ذلك التراجع عاملًا مهمًّا لتعزيز مسار أستانا، لكنه في الوقت ذاته أفْقَد أنقرة هامشًا أساسيًّا للمناورة في مواجهة شركائها في المسار

لقد أكَّد التصعيد العسكري الأخير في إدلب الحاجةَ التركية لدور أمريكيٍّ وغربيٍّ أكبر في الملف السوري؛ لضبط توازن القوى في الميدان، وهو ما دفع أنقرة لتكثيف تحركاتها تجاه واشنطن والناتو، ولعل الطلب التركي بتزويد أنقرة ببطاريات باتريوت كان أبرز مؤشرات الرغبة التركية في دور أمريكيٍّ وغربيٍّ فعَّال في إدلب.

إلَّا أن الرغبة التركية في دور أمريكيٍّ وغربيٍّ فعَّال في إدلب اصطدمت بعدَّة عوائق:

١. الأزمة في العلاقات التركية الأمريكية التي تنطوي على عدَّة أسبابٍ في مقدمتها موقف وزارة الدفاع الأمريكية من تركيا بعد عملية نبع السلام وصفقة s٤٠٠.
٢. ترفض واشنطن التي كانت ترغب في استثمار التصعيد الأخير في إدلب لجهة تفجير العلاقات التركية الروسية، ترفض تقديم دعمٍ فعَّالٍ ونوعيٍّ لأنقرة في وقتٍ تبقى فيه أنقرة على براغماتيتها في التعاون مع موسكو، بمعنى الحصول على كل شيء دون تقديم شيء.
٣. التركيز الأمريكي على شرق الفرات وعدم الرغبة في الانخراط أكثر في منطقةٍ ذات حساباتٍ بالغة التعقيد، خصوصًا مع وجود جماعاتٍ جهادية مصنَّفة على لوائح الإرهاب.

لقد شكَّل اقتصار الدعم الغربي والأمريكي لأنقرة في عمليتها العسكرية على الدعم الدبلوماسي، شكَّل رفضًا ضمنيًّا للطلب التركي بتزويد أنقرة ببطاريات باتريوت، الأمر الذي ساهم في مضيِّ تركيا في اتفاق موسكو على الرغم من التنازلات التي قدَّمتها فيه.

على خلاف أنقرة، ترغب موسكو في دور أمريكيٍّ وغربيٍّ كلاسيكيٍّ في إدلب بشكلٍ يشابه مشاركة المبعوثين الأمريكيين والأوروبيين في بعض جولات مفاوضات أستانا، حيث يشكِّل هذا الدور فرصةً لموسكو لتحفيز مفاوضاتها مع واشنطن والعواصم الأوروبية حول إعادة الإعمار واللاجئين في سوريا دون أن يشكِّل ذلك الدور أيَّ إخلالٍ بموازين القوى على الأرض.

يشكِّل مستقبل العلاقات التركية الأمريكية والعلاقات التركية الأوروبية وآثاره على الدور الأمريكي في إدلب، يشكِّل عاملًا مؤثرًا في السناريوهات التي ستواجه إدلب في المستقبل، وفي التعامل التركي مع تلك السيناريوهات. وفي الوقت ذاته، فإن تعامل روسيا ومدى التزامها بالهدنة الأخيرة في إدلب سيكون عاملًا مؤثرًا في تلك العلاقات وانعكاساتها على مستقبل الاستقرار في إدلب.

اتفاق موسكو

بعد معارك عنيفة استطاعت أنقرة من خلال عمليات القصف المركَّز لأرتال النظام السوري والميليشيات الإيرانية، استطاعت إجبارهما على التراجع عن عدَّة مواقع، ومع دعمٍ بالآليات والغطاء الناري الفعَّال من المدفعية التركية استطاعت الفصائل استعادة السيطرة على عدَّة مواقع في جبل الزاوية، كما استطاعت قبل يومين من انتهاء المُهلة التركية للنظام السوري استعادة منطقة سراقب، وهي المنطقة الأهمُّ باعتبارها واقعةً على عقدة الطريقَيْن الدوليَّيْن M٥ وM٤[٨٩].

إلَّا أن فشل الاجتماعات التقنية بين الوفود الروسية والمسؤولين الأتراك في أنقرة، واستبعاد الرئاسة الروسية لانعقاد نسخة جديدة من القمَّة الرباعية في إسطنبول بمشاركة ألمانيا وفرنسا، بعد أن كان الرئيس التركي قد أعلن عن انعقادها في الخامس من مارس/آذار[٩٠]، والذي ترافق مع

يشكّل مستقبل العلاقات التركية الأمريكية والعلاقات التركية الأوروبية وآثاره على الدور الأمريكي في إدلب، يشكّل عاملًا مؤثرًا في السناريوهات التي ستواجه إدلب في المستقبل، وفي التعامل التركي مع تلك السيناريوهات

انخراطٍ مباشرٍ للميليشيات الروسية في عملية السيطرة مجددًا على سراقب، وتوسيع القاذفات الروسية لعملياتٍ قصفها الجوي، ورفض روسيا فتح المجال الجوي أمام حواماتٍ تركية للدخول إلى سوريا لإخلاء ضحايا الجيش التركي، كلها كانت مؤشراتٍ واضحةً على رفضٍ روسيٍّ حاسمٍ للمطلب التركي بتراجع النظام إلى حدود اتفاق سوتشي[٩١].

ولعب ضعف الدعم الدولي الفعَّال لأنقرة في هذا التحدي دورًا كبيرًا دفع أنقرة للتراجع، حيث إن حدَّة الخلافات بين أنقرة وعددٍ من العواصم الأوروبية وفي مقدمتها باريس، والتحسُّن البطيء في العلاقة مع واشنطن، دفعت حدَّة هذه الخلافات أنقرة لصياغة حساباتها بعيدًا عن خيار المقارنة بين الاستمرار في التعاون مع موسكو وبين العودة إلى الخط الغربي، بما تفرضه هذه المقارنة من خياراتٍ صعبة في مقدمتها التخلي عن صفقة الـ S٤٠٠.

سعت أنقرة إلى الاحتفاظ بسيطرة الفصائل على سراقب والمناطق التي استرجعتها من النظام كأوراقٍ على طاولة اجتماع القمَّة الذي سيجمع أردوغان ببوتين في الخامس من مارس/آذار، بعد أن بات التصعيد العسكري ينذر باحتمال مواجهاتٍ مباشرة بين الطرفين[٩٢]، إلَّا أن الفصائل انسحبت من سراقب بعد ضغطٍ عسكريٍّ كبيرٍ شاركت فيه ميليشياتٌ إيرانية وقواتٌ برية روسية تحت غطاء من القاذفات الروسية[٩٣].

بعد قمَّةٍ جمعت الرئيسَيْن الروسي والتركي في موسكو في الخامس من مارس/آذار من العام الجاري، واجتماعاتٍ بين الوفود العسكرية والأمنية من الجانبين، تمَّ التوصل إلى اتفاقٍ ملحقٍ باتفاق سوتشي، ليدخل بموجبه وقف إطلاق النار في إدلب حيز التنفيذ في اليوم نفسه بعد منتصف الليل، ونصَّت مذكرة البروتوكول على:

١. وقف إطلاق النار ابتداءً من الساعة ٠٠:٠١ بالتوقيت المحلي يوم الجمعة على طول خطِّ المواجهة.
٢. إقامة ممر أمنيٍّ على بُعد ستة كيلومترات شمال الطريق الدولي السريع الرئيس في إدلب M٤ ، وستة كيلومترات جنوبًا.
٣. نشر دوريات روسية ـ تركية مشتركة على طول طريق M٤ ابتداءً من ١٥ مارس/آذار[٩٤].

في حسابات المكاسب والخسائر، فقد شكَّل الاتفاق المُعلن عنه تراجعًا تركيًّا واضحًا عن مطلب عودة قوات النظام إلى حدود اتفاق سوتشي، كما خسرت أنقرة دورها في الطريق الدولي M٥ بعد أن تجاهله نصُّ الاتفاق الذي أشار فقط إلى الطريق M٤. وفي الوقت ذاته، استطاعت أنقرة عبر الاتفاق وقف التصعيد العسكري في المنطقة مع تثبيتها حقَّ الردِّ على اعتداءات النظام وهجماته، كما أن استمرار دخول التعزيزات العسكرية التركية إلى إدلب، واستقالة القائد العام وعددٍ من قادة الجبهة الوطنية، يمكن وضعهما في سياق استثمار الهدنة لصالح تنظيم صفوف المعارضة، والاستعداد لخيار تجدُّد الهجمات بشكلٍ أفضل[٩٥].

أما موسكو، فقد نجحت مجددًا في تثبيت سيطرة النظام على المناطق التي قضمها بالرغم من الاتفاق، على الرغم من التأكيد التركي على عدم وجود نوايا بسحب نقاط المراقبة التركية المحاصرة أو سحب الأسلحة الثقيلة منها[٩٦]. وتمثَّل المكسب المشترك للطرفين في تجنُّب مخاطر

الانزلاق إلى مواجهاتٍ مباشرة في إدلب، ليبدي الطرفان حالةً من الرضا عن سير الاتفاق والتزام الجميع به[٩٧]، لتستمر لقاءات الجانبَيْن في العاصمة أنقرة لاستكمال التفاصيل الفنيَّة لتطبيق الاتفاق، وأنتجت هذه اللقاءات اتفاقًا على تسيير دورياتٍ مشتركة على الطريق الدولي M٤، وتأسيس مركز تنسيق روسي تركي لمتابعة تطبيق الاتفاق[٩٨].

مستقبل اتفاق موسكو وقابليته للاستمرار؟

بالنظر إلى صيغة البروتوكول، يمكن القول بأنه تفاهم لكسب مزيدٍ من الوقت في التهدئة وتجنُّب الصدام بين شركاء أستانا؛ وذلك بسبب غياب الآليات التقنية اللازمة لتفعيل بنوده التي تحتمل الخلاف حولها، وهي:

١. كيفية إدارة الممر الآمن في ظل بقاء المعارضة جنوب الممر الآمن، خصوصًا مع غياب أي إشارةٍ لعدم الاعتداء على مناطق المعارضة جنوب الممر.
٢. آليات عودة النازحين من القرى التي سيطر عليها النظام في هجومه الأخير، والذين تجاوز عددهم بحسب إحصائيات الأمم المتحدة ٩٠٠ ألف نازح، وتشكِّل عودتهم إلى قراهم ومدنهم أولويةً بالنسبة إلى تركيا والاتحاد الأوروبي، إلَّا أن عودتهم تواجه المعضلة نفسها التي تواجهها عودة أكثر من ٩ ملايين لاجئ سوري، وهي تأمين العودة الآمنة والطوعية[٩٩].
٣. إدارة الحركة على الطريقَيْن الدوليَّيْن M٤ وM٥ ووجهة هذه الحركة.
٤. مصير نقاط المراقبة التركية المحاصرة، وطبيعة الحركة باتجاهها، ودور هذه النقاط في المرحلة المقبلة.

وباعتبار أن اتفاق موسكو هو بروتوكول ملحق باتفاق سوتشي، فإن النقاط الخلافية ونقاط الضعف في اتفاق سوتشي تزيد من هشاشة الاتفاق الأخير، والتي تتمثَّل في:

- الإشراف الأمني على الحركة على الطرق الدولية، حيث إنه من المتوقَّع استحضار الخلاف نفسه حول إدارة الحركة على الطريقَيْن الدوليَّيْن M٤ وM٥ بعد اتفاق سوتشي، حيث تمسَّكت روسيا بدور النظام في إدارة الحركة، بينما عرضت أنقرة إشرافًا روسيًّا تركيًّا مشتركًا، ومن المتوقَّع أن تطرح موسكو مجددًا إدارة النظام للحركة على الطريق الدولي M٤، وهو ما يفتح الباب على خلافاتٍ جديدة بين الطرفَيْن على تفسير هذا البند.
- وجود هيئة تحرير الشام والتنظيمات الجهادية، حيث شكَّلت هذه الذريعة مبرِّر موسكو لمهاجمة جميع مناطق المعارضة السورية والسيطرة عليها، ويشكِّل بقاء هذه التنظيمات ذريعةً يمكن لموسكو وإيران استعمالها متى أرادتا لتشريع الهجوم على المنطقة مجددًا، وهو ما أكَّده موقف الخارجية الروسية في اليوم التالي لتوقيع اتفاق موسكو، والذي أكَّد على الموقف المبدئي لروسيا في التعاون مع السلطات السورية للقضاء على المسلَّحين[١٠٠].

عززت الصعوبات التي واجهت عملية تسيير الدوريات على الطريق الدولي M٤ هشاشة الاتفاق وصعوبة تنفيذ بنوده الأساسية، وقد تمثَّلت هذه الصعوبات في قطع الطريق من قِبل المحتجين، والهجوم من قِبل الجماعات الراديكالية على دورية تركية بالقرب من الطريق الدولي M٤، ما أدى إلى استشهاد جنديين تركيَّيْن[١٠١].

يؤكِّد ذلك أن وجود الجماعات الراديكالية لا يشكِّل مبررًا لموسكو لاستمرارها في الضغط على أنقرة من خلال التلويح بالخيار العسكري في إدلب فحسب، بل بات يمثِّل تحديًا رئيسًا لأنقرة الساعية لإنجاح الاتفاق وتحويله إلى اتفاقٍ دائم[١٠٢]. وهو ما دفع أنقرة لإبراز حزمها تجاه هذا

يؤكّد ذلك أن وجود الجماعات الراديكالية لا يشكّل مبررًا لموسكو لاستمرارها في الضغط على أنقرة من خلال التلويح بالخيار العسكري في إدلب فحسب، بل بات يمثّل تحديًا رئيسًا لأنقرة الساعية لإنجاح الاتفاق وتحويله إلى اتفاقٍ دائم

التحدي من خلال الردّ على الهجوم الذي استهدف جنودها من جهة، وفض اعتصام المحتجين على طريق M٤ من جهة أخرى[١٠٣].
تطرح أسباب هشاشة الهدنة الحالية في إدلب ومدى تمسُّك روسيا وتركيا بالحفاظ عليها، تطرح التساؤل عن مستقبل إدلب، وعمَّا إذا كانت نقاط ضعف الاتفاق سترجّح انهيار الهدنة، أكثر مما تؤدي المصالح المشتركة لروسيا وتركيا إلى الحفاظ على هذا الاتفاق. ترتبط الإجابة عن هذه الأسئلة بالسيناريوهات المتوقَّعة ومدى قابلية تحقُّقها وَفق العوامل المؤثرة في ملف إدلب، والأطراف الفاعلة فيه.

السيناريوهات المحتملة في إدلب

على الرغم من الارتياح الذي عبَّر عنه المسؤولون الأتراك والروس تجاه سير اتفاق موسكو والتزام جميع الأطراف بوقف إطلاق النار، فإن عوامل هشاشة اتفاق موسكو لا تزال قائمةً بالنظر إلى سطوة هيئة تحرير الشام، والارتباك الذي واجه تسيير الدوريات على الطريق الدولي M٤. وفي مقابل عوامل الهشاشة تلك، تبدو تركيا حازمةً إزاء ملف إدلب وضرورة دوام الاستقرار في هذه المنطقة. كل ذلك يبقي على احتمالات عودة التصعيد إلى المنطقة، وما سيقابله من ردٍّ تركيٍّ سيرسم حجمه المرتبط بالدعم الدولي حدودَ ذلك التصعيد، وهو ما يضع مستقبل إدلب محصورًا بين السيناريوهات التالية:

السيناريو الأول: استعادة النظام السوري للسيطرة الكليَّة على المنطقة

تقتضي استعادة النظام للسيطرة الكاملة على ما تبقى من منطقة خفض التصعيد الرابعة انهيارًا كليًّا للتفاهمات الروسية التركية في سوريا، بما يتجاوز منطقة إدلب، ليمتدَّ إلى منطقة ريف حلب الشمالي وشرق سوريا أيضًا. وعلى الرغم من صعوبة تحقُّق هذا السيناريو عمليًّا، فإنه يبقى قائمًا نظريًّا، ويصطدم تحقُّق هذا السيناريو بمجموعة عقباتٍ رئيسة تتمثَّل في:

أولًا: الموقف التركي:

تستند الممانعة التركية لسيطرة نظام الأسد على المنطقة إلى اعتبارين رئيسين: الأول هو حساسية الموقف التركي تجاه إدلب، حيث يعتبر استقرار الأوضاع في إدلب قضية أمن قومي بالنسبة إلى تركيا، ولا يبدو أن تركيا تقبل بأي حالٍ من الأحوال الانفتاحَ على نظام الأسد وعودته إلى حدودها قبل حلٍّ سياسيٍّ للقضية السورية، ولم يعد هذا الموقف مقتصرًا على الحكومة التركية، بل تتبنَّاه معظم الأحزاب التركية بعد استهداف نظام الأسد للجيش التركي في إدلب.
ويتمثَّل الاعتبار الثاني في ملف النازحين وتدفُّق اللاجئين تجاه الأراضي التركية، حيث أكَّدت أنقرة مرارًا على عدم استعدادها لتحمُّل موجة جديدة من اللاجئين، ومارست أقصى درجات الضغط على الاتحاد الأوروبي في هذا الإطار، وهو ما تمثَّل مؤخرًا في فتحها الحدود التركية أمام الراغبين في العبور إلى أوروبا.

ويتمثَّل الاعتبار الثاني في ملف النازحين وتدفُّق اللاجئين تجاه الأراضي التركية، حيث أكَّدت أنقرة مرارًا على عدم استعدادها لتحمُّل موجة جديدة من اللاجئين، ومارست أقصى درجات الضغط على الاتحاد الأوروبي في هذا الإطار

تدعم أنقرة موقفها من خلال تعزيزٍ مستمرٍّ لوجودها العسكري على الأراضي السورية على مستوى العدَّة والعتاد، ومن المؤكَّد أن الموقف التركي سيكون أكثر حِدَّةً في حال إطلاق النظام وحلفائه عملية عسكرية لاستعادة المنطقة؛ لأن وجودها في ريف حلب الشمالي وشرق سوريا سيكون مهدَّدًا أيضًا.

ثانيًا: مستقبل العلاقات التركية الروسية:

يؤكِّد الموقف الروسي الرسمي والداعي إلى تطهير إدلب، التي تعتبرها موسكو وكرًا للإرهاب، يؤكِّد على عدم ممانعة سيطرة نظام الأسد الكليَّة على المنطقة؛ إذ تعتبر موسكو أن الحلَّ في سوريا يستدعي سيطرة «الحكومة السورية» على كامل الأراضي السورية.

وفي الوقت ذاته، تضع موسكو في اعتباراتها المخاوفَ الأمنية والمصالح التركية في المنطقة من جهة، وضرورة إبقاء الملف السوري على مساحة لتعزيز التعاون مع أنقرة، وعدم توفير فرص تعزيز العلاقات الأمريكية التركية والغربية التركية في سوريا من جهة أخرى.

كما يشكِّل التعاون التركي الروسي والاتفاقيات التجارية بين البلدين نقطةً مهمَّةً تأخذها موسكو بعينِ الاعتبار، وهو ما يجعل من استعداد موسكو للتضحية بذلك مقابل سيطرة نظام الأسد على إدلب أمرًا مستبعدًا.

ثالثًا: إمكانيات نظام الأسد:

تتطلَّب العملية العسكرية لاستعادة السيطرة الكليَّة لنظام الأسد على إدلب إمكانياتٍ مالية وبشرية ضخمة، وفي ظل الصعوبات المالية التي يواجهها نظام الأسد وإيران بفعل العقوبات الأمريكية والأوروبية، فإن هذه الصعوبات المالية تجعل من احتمال إطلاق عملية عسكرية واسعة للسيطرة الكليَّة على إدلب عائقًا رئيسًا وتحديًا يتجاوز إمكانيات نظام الأسد. إذ يفتقر نظام الأسد للإمكانيات اللازمة لإدارة المنطقة وتشغيل المرافق الحيوية الأساسية (الصحة - التعليم - الأمن - الطاقة) في ظل الكثافة السكانية في المنطقة، التي بحسب إحصائيات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة تضمُّ حوالي ٣ ملايين سوري.

رابعًا: الجماعات الجهادية والمقاتلون الأجانب:

يمثِّل السؤال عن مصير المقاتلين الأجانب عقدةً رئيسةً أمام عملية عسكرية واسعة وشاملة في إدلب، بعد أن رفضت معظم الدول عودة مواطنيها المقاتلين في صفوف هذه الجماعات بعد إنهاء سيطرة تنظيم داعش على معظم مناطق شرق سوريا. كما أن الجماعات الجهادية وفي مقدمتها هيئة تحرير الشام التي لم تضع ثقلها كاملًا في العمليات العسكرية الأخيرة، سيكون أداؤها مختلفًا وأكثر شراسةً عند استشعارها عملية عسكرية شاملة تهدِّد وجودها بالكامل، وبالتأكيد فإن ردَّة فعلها خارج سوريا ستكون مصدرَ تهديدٍ يضعه اللاعبون الدوليون في الحسبان.

خامسًا: ملف اللاجئين:

تشكِّل موجات اللجوء تخوفًا كبيرًا لدى دول الاتحاد الأوروبي، خصوصًا بعد الخطوة التركية التي تمثَّلت في فتح تركيا حدودها مع اليونان أمام اللاجئين إبَّان العملية العسكرية الأخيرة.

<u>السيناريو الثاني: تثبيت الهدنة ووضع المنطقة تحت إدارة تركية</u>

أولًا: تثبيت الوضع الحالي تحت إدارة تركيا دون تغيير في خارطة النفوذ:

يفترض هذا الشكل من السيناريو الثاني ثباتَ اتفاق موسكو ووقف إطلاق النار في إدلب وتحويل الهدنة إلى اتفاقٍ دائم، كما يستلزم تحقُّقه حصول أنقرة على دعمٍ أمريكيٍّ وغربيٍّ فعَّالٍ في

مواجهة روسيا وإيران من جهة، ونجاح أنقرة في تنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاق فيما يتعلَّق بالجماعات الجهادية والطرق الدولية من جهة أخرى.
ويبدو نموذج ريف حلب الشمالي هو الأقرب للتطبيق في إدلب، بحيث تشرف تركيا بشكلٍ مباشرٍ على الإدارة الأمنية والهيئات الإدارية للمنطقة بشكل كامل، بما يضمن وقف أشكال التهديد العسكري لمناطق سيطرة النظام والقواعد العسكرية الروسية في طرطوس وحميميم.
بالنسبة إلى تركيا، يشكِّل هذا السيناريو خيارها الأفضل، حيث يعالج هذا السيناريو مخاوف موجات لجوءٍ جديدة، ويحقِّق استقرارًا أمنيًّا، ويُبقي على ورقة مهمَّة في شكل الحل السياسي للقضية السورية، وهو ما تدعمه دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.
ويعزِّز فرص هذه الفرضية دخولُ قانون قيصر حيز التنفيذ في نهاية شهر مايو/أيار القادم، والذي يفرض عقوباتٍ صارمةً على كل شخصٍ أو مقاولٍ عسكريٍّ أو مرتزقٍ أو قوةٍ شبه عسكرية تعمل عن عمدٍ بصفة عسكرية داخل سوريا لصالح حكومة سوريا أو باسمها أو حكومة الاتحاد الروسي أو حكومة إيران.
وتشكِّل النقاط التالية عواملَ رئيسةً لعدم ممانعة روسيا لهذا السيناريو:

أ. استعادة الحركة على الطريق الدولي M٤، وحرية حركة كاملة للدوريات الروسية عليه، وإشراف النظام السوري.
ب. تفكيك الجماعات الجهادية، وفي مقدمتها هيئة تحرير الشام.
ج. تأطير الفصائل المسلَّحة المعتدلة في عملٍ شرطيٍّ.
د. تقييد الحركة عبر المنافذ الحدودية مع تركيا تحت إشراف مركز التنسيق الروسي التركي.
هـ. إدخال مؤسسات النظام الخدمية إلى المنطقة أو ربط الهيئات الإدارية في المنطقة بتشريعاتٍ صادرة عن النظام الأسد، وكانت روسيا قد طرحت هذه الصيغة للحلِّ في حلب الشرقية في بداية المفاوضات بين روسيا والمعارضة في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٦ قبل التهجير القسري.

بالنسبة إلى تركيا، فإنها لن تمانع انخراطًا كاملًا على الصعيد الإداري والأمني على غرار ريف حلب الشمالي، لكن ذلك سيضع الحمل الأكبر في مسألة تفكيك الجماعات الجهادية على عاتقها. لكن هشاشة إمكانيات هيئة تحرير الشام والجماعات الجهادية الأخرى خلال الهجمة الأخيرة من جهة، والثقل العسكري التركي، والحزم الذي أبدته تركيا تجاه فتح الطريق الدولي M٤ أمام الدوريات المشتركة وفض الاعتصام هناك، كل ذلك يشير إلى استعداد أنقرة للمضيِّ قدمًا في خياراتٍ كانت مستبعدةً سابقًا طالما كان ذلك يحقِّق استقرار الأوضاع في إدلب.
على الصعيد الإداري، فإن أنقرة لن تضيع مزيدًا من الوقت في أطروحات التقارب بين حكومة الإنقاذ التابعة لهيئة تحرير الشام والحكومة المؤقتة التابعة للائتلاف الوطني، وهو ما يستلزم إدارة المنطقة من قِبل مؤسسات المعارضة بشكلٍ يطابق المعمول به في ريف حلب الشمالي تحت إشرافٍ ورعايةٍ تركية كاملة.

ثانيًا: تثبيت الوضع الحالي تحت إدارة تركيا بعد تغيير في خارطة النفوذ:

يوفِّر بقاء هيئة تحرير الشام وحراس الدين مبررًا لروسيا لاستحضار الخيار العسكري مجددًا في إدلب وانهيار الاتفاق الأخير جزئيًّا، لتغطية عمليات قضمٍ جديدةٍ من المرجَّح أن تستهدف المناطق الاستراتيجية شمال الطريق الدولي M٤ وجنوبه، وفي مقدمتها جبل الزاوية وجسر الشغور؛ لحرمان أنقرة من أي دورٍ على الطريق الدولي M٤ ، أُسوةً بما تحقَّق بحرمانها أيضًا من أي دورٍ على الطريق الدولي M٥ بعد التصعيد الأخير.

وفي حال بقاء الموقف الأمريكي والغربي على حاله، ستكون خيارات أنقرة محدودةً للغاية، كما أن مآلات هذا التصعيد ستؤدي بلا شكٍّ إلى انحسار المساحة التي تسيطر عليها المعارضة، كما ستخلق موجات نزوحٍ ضخمة جديدة باتجاه الحدود السورية التركية

وفي حال بقاء الموقف الأمريكي والغربي على حاله، ستكون خيارات أنقرة محدودةً للغاية، كما أن مآلات هذا التصعيد ستؤدي بلا شكٍّ إلى انحسار المساحة التي تسيطر عليها المعارضة، كما ستخلق موجات نزوحٍ ضخمة جديدة باتجاه الحدود السورية التركية، ومن المؤكَّد أن أنقرة في سعيها لإعادة الاستقرار ووقف تدفُّق اللاجئين تجاه حدودها، ستكون مستعدةً لتقديم تنازلاتٍ من خلال اتفاقٍ جديدٍ يثبت سيطرة النظام السوري على مواقع التقدُّم.

تحقِّق موسكو من خلال هذا السيناريو استعادة النظام السوري مساحاتٍ واسعة من محافظة إدلب، وتحجيم الدور التركي في شمال سوريا دون أن يصل ذلك إلى مرحلة تهديد العلاقات التركية الروسية، مع إبقاء ورقة الضغط على الاتحاد الأوروبي المتمثِّلة في ملف اللاجئين، ومحاصرة المعارضة في بقعةٍ جغرافيةٍ صغيرةٍ للغاية، لا يمكن في ظل تنوُّع القوى الموجودة فيها أن تشكِّل نموذجًا إداريًّا منافسًا للنظام يمكن استثماره في طاولة مفاوضات الحل السياسي للقضية السورية.

بالنسبة إلى أنقرة، فإن هذا السيناريو لن يكون مقبولًا، إلَّا أن ضعف ظهرها في مواجهة روسيا وإيران، وعدم إقدام الناتو وأمريكا على خطواتٍ فعَّالة لدعمها، سيعزِّز من احتمالات قبول تركيا بهذا السيناريو تحت وطأة القصف واستمرار تدفُّق اللاجئين.

خاتمة

بات مستقبل إدلب أو منطقة خفض التصعيد الرابعة التي شهدت خرائط النفوذ فيها تغيراتٍ طفيفة، بات مستقبلها مرتبطًا بتفاهمات القوى الدولية الفاعلة، فيما يبدو العامل السوري معدوم التأثير تقريبًا، بالنظر إلى تشظي المعارضة السياسية وتراجع إمكانيات فصائل المعارضة المسلَّحة السورية والتنظيمات الجهادية، التي من غير المستبعد أن يتصاعد الخلاف فيما بينها، إلى جانب شُحِّ الدعم الدولي لمنظمات المجتمع المدني العاملة في المنطقة، وهو ما أدى إلى انحسار دورها في الحدِّ الأدنى من العمل الإغاثي.

وعلى الرغم من تراجع الدور الأمريكي والأوروبي في الملف السوري، فإن بقاء إدلب خارج سيطرة النظام يشكِّل ضرورةً نسبيةً للموقف الغربي غير المعترف بشرعية الأسد من جهة، والمتمسِّك - حتى اللحظة - بضرورة المضي قدمًا بخطواتٍ واضحةٍ في مسار الحل السياسي من جهة أخرى.

إن التخوف الغربي من موجات نزوحٍ ولجوءٍ ضخمة جديدة يمثِّل عاملًا مؤثرًا في الموقف الأوروبي والأمريكي تجاه ضرورة الحفاظ على الاستقرار في المنطقة، وهو ما يشكِّل - إلى جانب دخول القانون الأمريكي قيصر حيز التنفيذ نهاية الشهر المقبل - عاملًا داعمًا للموقف التركي، الذي ستؤثر طريقة تعامله مع ملفي اللاجئين ومنظومة ‹٤٠٠› بشكل كبير في حدود الدعم الغربي لتركيا في إدلب، في وقتٍ باتت أنقرة تدرك أهمية ذلك الدور، في ظل احتمالية اهتزاز تفاهماتها مع روسيا في سوريا مجددًا.

إن التخوف الغربي من موجات نزوحٍ ولجوءٍ ضخمة جديدة يمثّل عاملًا مؤثرًا في الموقف الأوروبي والأمريكي تجاه ضرورة الحفاظ على الاستقرار في المنطقة، وهو ما يشكّل - إلى جانب دخول القانون الأمريكي قيصر حيز التنفيذ نهاية الشهر المقبل - عاملًا داعمًا للموقف التركي، الذي ستؤثر طريقة تعامله مع ملفي اللاجئين ومنظومة S400 بشكل كبير في حدود الدعم الغربي لتركيا في إدلب

ومما لا شكَّ فيه أن إدلب باتت تشكّل أحد أبرز اختبارات العلاقة الروسية التركية ومستقبلها، وفي الوقت ذاته فإن كلا الجانبين يولي الحفاظ على هذه العلاقات وتطويرها أهميةً كبيرةً. كما أن موسكو - التي ترغب في إنهاء فكرة وجود معارضة مسلَّحة وأكَّدت على ذلك مرارًا، بما يؤطّر حالة التمرد على الأسد ويقلّصها إلى حدودها الدنيا - تميل إلى أن تتمَّ التسوية في إدلب من خلال التفاهم مع تركيا. ويشكّل دخول قانون قيصر حيز التنفيذ نهاية الشهر القادم، والتحديات التي فرضتها جائحة كورونا إلى جانب الصعوبات الاقتصادية التي تواجه نظام الأسد، يشكّل عاملًا داعمًا لعدم الصدام مع تركيا، وبالتالي عدم التصعيد في المنطقة.

يواجه النفوذ الإيراني في سوريا بفعل الضغط الإسرائيلي تحديًا صعبًا لإيران، تُضاعف صعوبتَه انعكاساتُ العقوبات الأمريكية على الاقتصاد الإيراني، والصعوبات التي تضاعفت بفعل جائحة كورونا، إلَّا أن طريقة التعاطي الإيراني مع هذا التحدي على الرغم من الخيارات المحدودة تمثّل عاملًا مؤثرًا في المشهد في سوريا. وعلى الرغم من كونه مستبعدًا، فإن تحفيز إيران لخيار التصعيد في إدلب قد يمثّل أحد تلك الخيارات للحفاظ على فرصها في التفاوض مع الغرب حول نفوذها في سوريا.

تبدو تركيا التي تُعَدُّ من أكثر اللاعبين تأثيرًا في مستقبل إدلب، تبدو اليومَ متمسِّكةً باتخاذ الخطوات اللازمة للحفاظ على الاستقرار في إدلب، وعلى الرغم من الانعكاسات السلبية لانحسار الهامش بين موقف الفصائل المسلَّحة والموقف التركي على احتمالات الدعم الدولي للفصائل، فإن أنقرة ما زالت تملك خيار زيادة وتيرة ونوعية الدعم للفصائل لمواجهة احتمال التصعيد في حال توصلها إلى صيغٍ مشتركةٍ مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي حول قضية اللاجئين ومنظومة s٤٠٠.

من غير المرجَّح أن يعود مشهد التصعيد إلى إدلب في المرحلة الحالية، خصوصًا مع التحدي العالمي المتمثّل في تفشي فيروس كورونا، إلَّا أن استمرار الهدوء والاستقرار يستحضر تحدياتٍ رئيسةً تتمثَّل في توفير المتطلبات الإنسانية لأكثر من ثلاثة ملايين ونصف المليون سوري من خلال نموذجٍ حوكميٍّ متماسك، بما يضمن استثمار الاستقرار على صعيد الحل السياسي للقضية السورية، وعدم تحويل المنطقة إلى بؤرةٍ تتجسَّد فيها أزماتٌ إنسانية وأمنية واجتماعية.

المراجع

١- https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/5/7/النص-الكامل-لاتفاق-وقف-التصعيد-بسوريا
٢- https://arabic.sputniknews.com/world_arab/201701101021651522/تحرير-ريف-دمشق-الإرهابيين/
٣- https://www.dw.com/ar/أول-قافلة-عسكرية-تركية-تدخل-محافظة-إدلب-السورية/a-٤٠٩٣٥٢٧٥
٤- https://www.aa.com.tr/ar/تركيا/الجيش-التركي-ينهي-إقامة-نقاط-المراقبة-الـ-١٢-في-إدلب-السورية/١١٤٨٣١٩
٥- https://www.aawsat.com/home/article/1315861/روسيا-تفاوض-المعارضة-لـ«تسوية»-في-الجنوب-السوري
٦- https://www.aa.com.tr/ar/الدول-العربية/إدلب-السورية-تحت-حصار-الإرهابيين-الأجانب/١٢٦٠٠٨٧
٧- https://arabic.sputniknews.com/world_arab/201808101034518384/إدلب-الجيش-السوري-تعزيزات/
٨- https://www.enabbaladi.net/archives/280111
٩- https://www.aa.com.tr/ar/الدول-العربية/قوات-النظام-تقترب-من-خان-شيخون-شمالي-سوريا-/١٥٥٩٦٥٧
١٠- https://www.aljazeera.net/arabic/news/2017/9/16/روسيا-تخرق-اتفاق-خفض-التصعيد-بريف-حماة
١١- https://www.france24.com/ar/20180907-سوريا-إدلب-قمة-روسيا-إيران-تركيا-طهران
١٢- http://www.shaam.org/news-syria/news/انطلاق-قمة-الضامنين-أردوغان-مستقبل-إدلب-لا-يتعلق-بمستقبل-سوريا-فقط-بل-بمستقبل-تركيا.html
١٣- https://www.aljazeera.net/arabic/news/2018/9/7/قمة-طهران-تدعو-لفصل-المعارضة-عن-الإرهابيين-بإدلب
١٤- https://www.enabbaladi.net/archives/241555
١٥- https://www.aa.com.tr/ar/الدول-العربية/أردوغان-اتفقنا-مع-روسيا-على-إقامة-منطقة-منزوعة-السلاح-في-إدلب/١٢٥٧٢٦٨
١٦- https://www.youtube.com/watch?v=IQlFufk7CZg
١٧- https://arabic.sputniknews.com/russia/201811221036921733-موسكو-منزوعة-السلاح-إدلب-تركيا/
١٨- https://www.aa.com.tr/ar/تركيا/تركيا-تعلن-استكمال-سحب-الأسلحة-الثقيلة-من-المنطقة-منزوعة-السلاح-بإدلب/١٢٧٨١٦٧
١٩- https://eldorar.com/node/126884
٢٠- https://www.aljazeera.net/arabic/news/2018/10/6/تطورات-بشأن-سحب-سلاح-المعارضة-في-إدلب
٢١- أحمد أبازيد، ما هي الخطوة التالية لهيئة تحرير الشام؟ ورقة منشورة لدى منتدى السرّق.
https://research.sharqforum.org/٢٠١٩/١٠/٠٧/ما-هي-الخطوة-التالية-لهيئة-تحرير-الشام/?lang=ar
٢٢- https://www.bbc.com/arabic/middleeast-45549979
٢٣- https://www.france24.com/ar/20180921-سوريا-إدلب-منطقة-منزوعة-السلاح-حدود-اتفاق
٢٤- منهل باريش، اتفاق سوتشي ومصالح الدول الضامنة، ورقة بحثية منشورة لدى مركز روبرت شومان – الصفحة التاسعة https://www.medirections.com/images/dox/RR_٢٠١٩_٠١_AR.pdf
٢٥- https://www.alquds.co.uk/تحرير-الشام-تشتبك-مع-الوطنية-للتحرير/
٢٦- https://www.almodon.com/arabworld/2018/11/9/اللطامنة-تسلل-ناجح-لمليشيات-النظام
٢٧- http://www.shaam.org/news-syria/news/غرفة-عمليات-وحرض-المؤمنين-تهاجم-أكبر-غرف-عمليات-قوات-الأسد-بجبل-الأكراد.html
٢٨- https://www.aa.com.tr/ar/دولي/بوتين-متفقون-مع-تركيا-في-مكافحة-جميع-الإرهابيين-بسوريا/١٣٧٢٩٥٨
٢٩- https://www.alquds.co.uk/تحرير-الشام-تشتبك-مع-الوطنية-للتحرير/
٣٠- https://www.sy-nedaa.com/news/6391
٣١- https://www.france24.com/ar/20190110-سوريا-هيئة-تحرير-الشام-إدلب-اتفاق-سيطرة-فصائل-جهادية-معارضة
٣٢- https://www.syria.tv/أسباب-انهيار-الجبهة-الوطنية-والسيناريوهات-المتوقعة-لشمال-سوريا
٣٣- https://www.alquds.co.uk/حرب-الطرق-تشتعل-في-الشمال-استباقا-لتط/
٣٤- https://www.aa.com.tr/ar/الدول-العربية/السوريون-يواصلون-عودتهم-إلى-مناطق-درع-الفرات/٨٣٩٨٦٧
٣٥- https://www.aa.com.tr/ar/دولي/ترامب-يعلن-رسميا-سحب-القوات-الأمريكية-من-سوريا/١٣٤٣٧٠٢
٣٦- https://arabic.sputniknews.com/world/201902151039063551-الانسحاب-الأمريكي-شرق-الفرات-وإدلب-قمة-سوتشي/
٣٧- https://arabic.sputniknews.com/world/201902141039036052-روحاني-إيران-مستعدة-للتوسط-العلاقات/
٣٨- https://arabic.sputniknews.com/russia/201902141039044613-بيسكوف-يستبعد-العملية-العسكرية-في-إدلب/
٣٩- https://www.trtarabi.com/now/تركيا-تؤكد-موقفها-الأسد-فقد-شرعيته-ولا-مستقبل-له-١٦٢٣٤
٤٠- https://www.dw.com/ar/الإمارات-تعيد-فتح-سفارتها-في-العاصمة-السورية-دمشق/a-٤٦٨٧٦٠٣٦
٤١- https://www.reuters.com/article/topNews/idARAKCN1QA2ZC
٤٢- https://arabic.sputniknews.com/russia/201902141039044613-بيسكوف-يستبعد-العملية-العسكرية-في-إدلب/
٤٣- https://www.aljazeera.net/politics/2019/4/27/أستانا-الأزمة-السورية-اللجنة-الدستورية-سوريا

٤٤- https://www.aa.com.tr/ar/تركيا/لافروف-نسعى-جاهدين-لتحقيق-اتفاق-إدلب-المبرم-مع-تركيا/١٤٦٥٤٧٥
٤٥- https://www.aa.com.tr/ar/السياسة/اصابة-٣-جنود-أتراك-في-قصف-للنظام-السوري-على-منطقة-خفض-التصعيد/١٥٠٣٠٣٨
٤٦- http://sn4hr.org/arabic/pdf/content-wp/html_public/Russian_Syrian_alliance_forces_war_crimes_in_Idlib.pdf
٤٧- https://www.enab.com/archives/303457
٤٨- https://www.alquds.co.uk/أنقرة-هددت-بالانسحاب-من-مسار-أستانة-وط/
٤٩- https://www.almodon.com/arabworld/2019/8/2/بيان-أستانة-١٣-الختامي-تنفيذ-سوتشي
٥٠- https://www.alquds.co.uk/قبيل-حصار-جيش-العزة-ماذا-فعلت-مؤسسات-ال/
٥١- https://www.alquds.co.uk/تركيا-رفضت-مقترح-الهدنة-الروسية-واشتر/
٥٢- https://www.aa.com.tr/ar/الدول-العربية/الدول-الضامنة-تتفق-على-اتخاذ-خطوات-لمنع-الإصابات-بمنطقة-خفض-التصعيد-/١٥٤٧٨٩٥
٥٣- https://www.aa.com.tr/ar/الدول-العربية/لافروف-يقول-إن-الإرهابيين-يتحكمون-في-معظم-مساحة-إدلب-السورية/١٥٦٠٧٥٧
٥٤- https://www.alquds.co.uk/قبيل-حصار-جيش-العزة-ماذا-فعلت-مؤسسات-ال/
٥٥- https://www.france24.com/ar/20190821-سوريا-إدلب-خان-شيخون-سيطرة-نظام-مورك-رتل-تركي
٥٦- https://www.aa.com.tr/ar/الدول-العربية/لافروف-سيطرة-نظام-الأسد-على-خان-شيخون-لا-تنتهك-أي-إتفاق-/١٥٦٥٤٠٦
٥٧- https://www.aa.com.tr/ar/تركيا/أردوغان-لم-يعد-هناك-شيء-اسمه-مسار-أستانة-بشأن-سوريا-/١٧١٧٩١٨
٥٨- https://www.aa.com.tr/ar/الدول-العربية/أردوغان-مباحثات-القمة-الثلاثية-بأنقرة-ستركز-على-مستجدات-إدلب-/١٥٨٣٠٢٤
٥٩- https://www.alaraby.co.uk/politics/١٦/٩/٢٠١٩/قمة-أردوغان-وبوتين-وروحاني-أولويات-متضاربة-حول-سورية-1
٦٠- https://www.aa.com.tr/ar/الدول-العربية/روحاني-الوجود-العسكري-الأمريكي-في-سوريا-غير-مشروع/١٥٨٥٥٥١
٦١- https://www.rt.com/arabic/east_middle/1049129-بوتين-العمليات-العسكرية-سوريا-انتهت-مسار-التسوية-السياسية/
٦٢- https://www.aa.com.tr/ar/تركيا/أردوغان-يعلن-انطلاق-عملية-نبع-السلام-بشمال-سوريا/١٦٠٧١٧٧
٦٣- https://www.france24.com/ar/20191013-الأكراد-الاتفاق-دمشق-انتشار-الجيش-السوري-الحدود-تركيا
٦٤- https://www.aa.com.tr/ar/السياسة/لافروف-نعترف-بمصالح-تركيا-المشروعة-في-تأمين-حدودها-/١٦١٥٩٨١
٦٥- https://www.dw.com/ar/بنس-اتفقنا-مع-أردوغان-على-وقف-إطلاق-النار-في-شمال-سوريا/a-٥٠٨٧١٦٦٠
٦٦- https://www.alaraby.co.uk/politics/2019/10/19/تصعيد-إدلب-ورقة-بيد-روسيا-للضغط-على-تركيا
٦٧- https://www.enab.com/archives/335748
٦٨- https://www.alquds.co.uk/النظام-السوري-يبدأها-بحرب-إعلامية-هل-س/
٦٩- https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/1/29/ريف-إدلب-قوات-النظام-مدينة-معرة-النعمان-معارك-مع-المعارضة-المسلحة
٧٠- https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/1/29/ريف-إدلب-قوات-النظام-مدينة-معرة-النعمان-معارك-مع-المعارضة-المسلحة
٧١- https://www.aa.com.tr/ar/تركيا/تركيا-وروسيا-يؤكدان-على-ضرورة-ضمان-التهدئة-في-إدلب/١٦٩٦٨٤٦
٧٢- https://www.aa.com.tr/ar/الدول-العربية/باتفاق-تركي-روسي-وقف-إطلاق-النار-في-إدلب-الأحد-/١٦٩٩٠٢٧
٧٣- https://www.alhurra.com/a/ملف-واحد-يمكن-أن-يتفق-عليه-الطرفان-ماذا-حدث-في-اللقاء-المخابراتي-التركي-السوري-/٥٢٩٣٧٤.html
٧٤- http://www.shaam.org/news-syria/اردوغان-نملك-العزيمة-لوقف-خروقات-النظام-السوري-للهدنة-في-ادلب.html
٧٥- https://www.almohrarmedia.net/2020/01/28/نقطةٌ-مراقبةٌ-جديدةٌ-تنشئُها-القواتُ/
٧٦- https://arabic.sputniknews.com/russia/202003041044755807-الدفاع-الروسية-تركيا-تنتهك-القانون-الدولي-بزيادة-عدد-القوات-في-منطقة-إدلب/
٧٧- https://arabic.rt.com/east_middle/1087182-أوغلو-يعلق-على-مسألة-التعاون-التركي-الأمريكي-في-إدلب-السورية/
٧٨- https://www.halabtodaytv.net/archives/123366
٧٩- https://www.dw.com/ar/أردوغان-يهدد-لقّنا-النظام-السوري-درسًا-ولن-نسمح-له-بالتقدم/a-٥٢٢٥٥٦١٠
٨٠- https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/2/4/سوريا-تركيا-إدلب-روسيا-قتلى-حدود-توتر
٨١- https://www.aa.com.tr/ar/الدول-العربية/تركيا-ترد-على-قصف-النظام-السوري-نقطة-مراقبتها-بإدلب-/١٥١٨٠٥٧
٨٢- https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/2/4/سوريا-تركيا-إدلب-روسيا-قتلى-حدود-توتر
٨٣- https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/2/28/إدانة-دولية-ودعوات-للتهدئة-الجيش-التركي-يرد-على-قصف-سوري-قتل-العشرات
٨٤- https://www.alquds.co.uk/اتهامات-متبادلة-بين-أنقرة-وموسكو-هل-اق/
٨٥- https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/3/3/درع-الربيع-تركيا-إدلب-معارك-لاجئون
٨٦- https://agency-smartnews.com/reports/ar/2016-09-04-النظام-يحاصر-حلب-مجددًا-باستعادته-تجمع-لكليات-و-الحر-يسيطر-عل
٨٧- https://www.dw.com/ar/ترامب-يؤكد-ويبرر-وقف-برنامج-دعم-المعارضة-السورية/a-٣٩٨٢١٩٣٦-٠
٨٨- https://www.france٢٤.com/ar/٢٠١٧٠٧٢٠-سوريا-الولايات-المتحدة-واشنطن-بوست-استخبارات-أمريكية-إيقاف-دعم-المعارضة

٨٩- https://www.enabbaladi.net/archives/366297
٩٠- https://www.aa.com.tr/ar/الدول-العربية/أردوغان-قمة-رباعية-حول-إدلب-٥-مارس-/١٧٤١٨٧١
٩١- https://www.annahar.com/article/1130639-الكرملين-روسيا-لا-تعمل-حاليا-في-سبيل-عقد-قمة-رباعية-بشأن-سوريا-مع-فرنسا-وألمانيا
٩٢- https://www.euronews.com/2020/03/02/on-the-situation-in-syria-to-discuss-to-moscow-in-meet-putin-and-erdogan-thurs--day
٩٣- https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/3/3/سوريا-معارك-إدلب-سراقب-قوات-النظام-المعارضة-تركيا
٩٤- https://www.aa.com.tr/ar/الدول-العربية/وقف-إطلاق-النار-في-إدلب-يدخل-حيز-التنفيذ-بموجب-تفاهم-تركي-روسي-/١٧٥٦٤١٥
٩٥- https://eldorar.com/node/١٤٩٦٦٠
٩٦- https://www.aa.com.tr/ar/تركيا/الدفاع-التركية-سحب-الأسلحة-الثقيلة-من-نقاط-المراقبة-بإدلب-غير-وارد/١٧٦٥١٦٦
٩٧- https://www.aa.com.tr/ar/الدول-العربية/الخارجية-الروسية-الأطراف-ملتزمة-بوقف-إطلاق-النار-في-إدلب-/1763992
٩٨- https://rt.com/arabic/east_middle/1093479-الدفاع-التركية-الاتفاق-روسيا-تفاصيل-وقف-إطلاق-النار-إدلب/
٩٩- https://www.un.org/story/ar/2020/02/1049461
١٠٠- https://www.almanar.com.lb/6360796dg
١٠١- https://www.aa.com.tr/ar/تركيا/استشهاد-جنديين-تركيين-في-إدلب-بنيران-جماعات-راديكالية/#١٧٧٢٤٦٥
١٠٢- https://www.aa.com.tr/ar/تركيا/أنقرة-نعمل-على-تحويل-وقف-إطلاق-النار-بإدلب-إلى-دائم-/١٧٦١٩٨٠
١٠٣- https://www.syria.tv/تفاصيل-فض-اعتصام-الأهالي-على-طريق-الـm٤-بإدلب

عن الشرق

منتدى الشرق هو شبكة دوليّة مستقلّة تتمثّل مهمتها في تطوير استراتيجيّات طويلة الأمد لضمان التطور السياسي، والعدالة الاجتماعيّة، والازدهار الاقتصاديّ لشعوب منطقة الشرق الأوسط. وسيقوم بتنفيذ ذلك من خلال الأبحاث المتفانية في العمل العامّ، وبتعزيز مُثُل المشاركة الديمقراطيّة، والحوار بين أصحاب المصالح المتعددة والعدالة الاجتماعيّة

Address: Istanbul Vizyon Park A1 Plaza Floor:6
No:68 Postal Code: 34197
Bahçelievler/ Istanbul / Turkey
Telephone: +902126031815
Fax: +902126031665
Email: info@sharqforum.org

AL SHARQ STRATEGIC RESEARCH

research.sharqforum.org

SharqStrategic